



GOVERNANCE

الحكومة

تحقيق النمو العادل وتوفير التمويل وبناء المؤسسات – آراء ووجهات نظر

مؤشر استقلالية

المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

التقرير التجميعي الشامل لعام 2021

بعض الحقوق محفوظة.

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تمثل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذه المطبوعة. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبينة في أي خريطة بالمطبوعة أي حكم من جانب البنك على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييداً لهذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذه الوثيقة ما يشكّل أو يُعد قيداً على الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة على نحو محدد وصريح.

الحقوق والإذن بالطبع والنشر



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 3.0 IGO، <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo>. وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ، أو توزيع، أو نقل، أو اقتباس هذا العمل، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

نسبة العمل لصاحبه - يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: *مؤشر استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات - التقرير التجميعي الشامل لعام 2021*. تحقيق النمو العادل وتوفير التمويل وبناء المؤسسات - آراء ووجهات نظر - الحوكمة. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

إذا قمت أنت بترجمة هذا العمل يرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية هذه إلى جانب نسبة العمل لصاحبه: *هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي ويجب ألا تعتبر ترجمة رسمية له، ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.*

الاقتباسات- إذا قمت بالاقتباس من هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل لصاحبه: *هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. ووجهات النظر والآراء المُعبّر عنها في الاقتباس تقع مسؤوليتها حصرياً على عاتق كاتب الاقتباس أو كاتبه وحدهم، ولا يُقرها البنك الدولي.*

محتوى يخص الغير - لا يمتلك البنك الدولي بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإنه لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أي مطالبات قد تنشأ عن هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا رغبت في إعادة استخدام أحد مكونات هذا العمل، فمسؤولية تحديد ما إذا كان يلزمك الحصول على تصريح لإعادة الاستخدام أو الحصول على تصريح من صاحب حقوق الملكية تقع على عاتقك أنت وحدك. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

يجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: World Bank Publications, The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA  
بريد إلكتروني: [pubrights@worldbank.org](mailto:pubrights@worldbank.org).

مصمم الجرافيك: ماريا لوبيز / [lopez.ten@gmail.com](mailto:lopez.ten@gmail.com)



## المحتويات

4	الاختصارات
5	شكر وتقدير
6	ملخص وافي
10	1. الدور الحيوي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات
10	أنواع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات
12	العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة
12	التحديات المشتركة أمام المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات
13	الأهمية البالغة للاستقلالية
13	الأدوات القائمة لتقييم مدى استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات
14	2. منهجية قياس استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات
14	كيف تُقاس استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات؟
15	القيود
15	الاختبارات والتنفيذ
16	تقييم استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات
17	3. النتائج والاستنتاجات الرئيسية
22	الملاحظات الرئيسية
23	اتجاهات الأداء الإقليمية بشأن استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات
28	الاستقلالية لا تعتمد اعتماداً كبيراً على مستوى الدخل
30	ارتباط إيجابي، لكنه ضعيف، بتصور الفساد
30	ارتباط إيجابي متوسط بالانفتاح والمصارحة بشأن الموازنة
32	4. الخلاصة
34	المراجع
36	المرفق. إرشادات لتقييم استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات



## الاختصارات

GDP	إجمالي الناتج المحلي
IBP	شراكة الموازنة الدولية
IDI	معهد الإنتوساي للتنمية
InSAI	استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات
INTOSAI	المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات
ISSAI	المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات
OBI	مؤشر الموازنة المفتوحة
OBS	مسح الموازنة المفتوحة
PEFA	الإنفاق العام والمساءلة المالية
PFM	الإدارة المالية العامة
SAI	مؤسسة عليا لمراجعة الحسابات
SDG	أحد أهداف للتنمية المستدامة
SOE	مؤسسة مملوكة للدولة
UN	الأمم المتحدة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)



## شكر وتقدير

مطبوعة "مؤشر استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات: التقرير التجميعي الشامل لعام 2021" هي نتاج جهد تعاوني بين مختلف وحدات قطاع الممارسات العالمية للحوكمة. وتم إعداد أداة التقييم هذه وتنفيذها تحت رئاسة إدوارد أولوو-أوكير (مدير قطاع الممارسات العالمية للحوكمة) وإشراف أدنيك شريفات أويولا ومانويل فارغاس (مديران إقليميان لقطاع الممارسات العالمية للحوكمة) وتولت فِرَق الحوكمة المعنية إجراء التقييمات القطرية، وعددها 118 تقييماً، بتوجيه منهما.

وضمَّ الفريق الأساسي سرينيفاس غورازادا (رئيس الفريق)، وزهرة فاروق نوريار، وأرون مانوجا، وموسى واسيكا، ومنى الشامي، ومايكل جاكوبس، وزاك ميلز، وتيموثي ويليامسون، وسيونغ جون كيم، وكولاجو جوشوا أديغبينرو، ولارا سعادة، وخوسيه كارلوس فيريرا، وباربرا جوان رايس، ومارلي جنيان بيرز، وماريا لوبيز، ولودميلا أوفاروفا، وبيرتن لوبيز.

ويود البنك الدولي أن يعرب عن خالص شكره لكل من دانيال ياو دوميليفو (مراجع الحسابات العام في غانا)، ومايك هيكس (مكتب المساءلة الحكومية بالولايات المتحدة)، وإريك بوا (الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا)، وبنيامين نيغري (ديوان المحاسبة الفرنسي)، وميرزا جهاني (وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة)، وفريدي إيفز نجيمبا (مبادرة الإنعاش للتنمية)، وتيا إليز رابانا (أمانة الإنفاق العام والمساءلة المالية) لما قدَّموه من مقترحات قيَّمة بشأن أداة التقييم وإثرائهم التقرير من خلال تعليقاتهم في إطار الاستعراض الذي قام به الزملاء. وخضع التقرير أيضاً لاستعراض من جانب الزملاء شارك فيه كل من ليا أبريل، وجيوانكا ويكراماسينغي، وراجات نارولا، وفايان سيدريير من البنك الدولي. ويعرب الفريق أيضاً عن تقديره للمقترحات القيَّمة التي قدَّمتها الأعضاء في مجموعة الممارسين المعنية بمؤسسات المساءلة والرقابة بالبنك الدولي ومجموعة الحلول العالمية للإدارة المالية العامة وإدارة الاستثمارات العامة بالبنك.



## ملخص وافي

تُظهر نتائج تقييم البنك الدولي الذي شمل 118 بلداً أن هناك الكثير مما يتوجب فعله لتحقيق التطلعات الواردة في [إعلان ليما لعام 1977](#) بشأن استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التي تلعب دوراً محورياً في تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة، كما تسهم في رصد مدى إنجاز أهداف التنمية المستدامة.

يهدف هذا التقرير إلى إثراء معلومات فرق العمل التابعة للبنك الدولي وشركاء التنمية وتحسين تجهيزاتهم لدعم تقوية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان المتعاملة مع البنك، كما يهدف إلى المساعدة في أن يركّز التعاون الجاري بين المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الإنٲوساي) والهيئات الإنمائية على معالجة المشكلة المستعصية المتعلقة باستقلالية هذه المؤسسات. كما يليي التقرير رغبة العديد من شركاء التنمية ممن يتوقون إلى الوقوف على مدى استقلالية تلك المؤسسات في البلدان والمناطق.

وتُعد الاستقلالية ركيزة بالغة الأهمية لكي تؤدي هذه المؤسسات وظائفها بفعالية. فهي تستطيع، عندما تتمتع بالاستقلالية بحق، الوفاء بمهامها المتمثلة في الحد من إهدار الموارد العامة وإساءة استخدامها بحيث يمكن توجيهها بشكل أفضل لبرامج مكافحة الفقر، وهي أحد المحاور التي يركّز عليها مجتمع التنمية الدولي وكذلك الرسالة الأساسية لمجموعة البنك الدولي.

وأعدّ تقييم استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، الذي استُخدِم في هذا التقرير، فريقٌ من خبراء البنك الدولي المتخصصين في هذا المجال لقياس مدى استقلالية هذه المؤسسات على أساس سنوي. ويشمل التقييم 10 مؤشرات للاستقلالية تستند إلى المعايير والممارسات الدولية من بينها الأبعاد القانونية والمالية والمتعلقة بالمهام المُكلّف بها ونطاق التغطية وإجراءات العمل. وبالنسبة لكل مؤشر، أُعطيت درجة للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات عند استيفائها المعايير بالكامل، ونصف درجة عند استيفائها جزءاً من المعايير، وصفرًا في حال عدم استيفاء المعايير. ويعني أن تكون درجة التصنيف الكلية للمؤسسة 10 أنها استوفت جميع معايير الاستقلالية بشكل كامل (انظر الجدول 1).



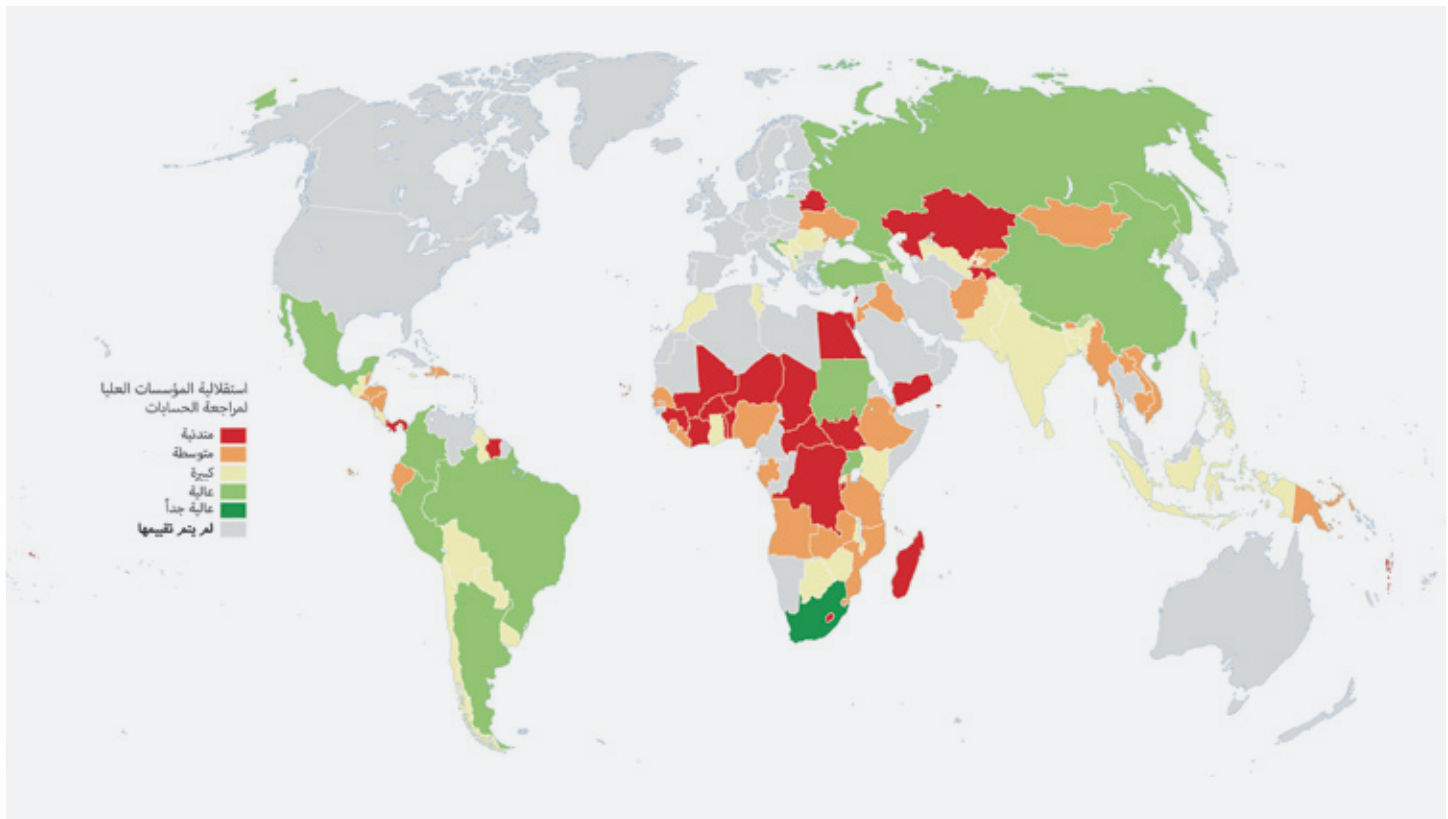
## الجدول 1. مستويات استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

المستوى	الفئة	التعريف	الدرجة	عدد البلدان
أ	عالية جداً	استيفاء جميع مؤشرات الاستقلالية	10	2
ب	عالية	استيفاء معظم مؤشرات الاستقلالية	9.5 — 9.0	17
ج	كبيرة	استيفاء العديد من مؤشرات الاستقلالية	8.5 — 8.0	33
د	متوسطة	استيفاء بعض مؤشرات الاستقلالية	7.5 — 6.0	37
هـ	متدنية	استيفاء عدد قليل من مؤشرات الاستقلالية	5.5— 0	29

على أنها **عالية** في 17 بلداً، و**كبيرة** في 33 بلداً، و**متوسطة** في 37 بلداً، و**متدنية** في 29 بلداً (انظر الشكل 1).

تُظهر نتائج هذا التقييم العالمي أن بلدين اثنين فقط حصلا على الدرجة 10 وتم تقييم الاستقلالية فيهما على أنها **عالية جداً**؛ فيما جرى تقييم الاستقلالية

## الشكل 1. مستوى استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات



المصدر: البنك الدولي.

يُظهر التقييم، المُحدّد بناءً على الدرجة المُجمّعة على كل مؤشر، أن المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات تتمتع بمستويات أعلى من الاستقلالية في هذه الأبعاد: الاستقلالية في نطاق المراجعة (0.86)؛ والتفويض بإجراء المراجعة (0.83)؛ والاطلاع على السجلات والمعلومات (0.82)؛ والحق في رفع تقارير المراجعة والالتزام

< < <

## الجدول 2. متوسط الدرجات على مؤشرات استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (118 بلداً)

المؤشر	درجة التصنيف الكلية	الدرجات > 1
1. الإطار الدستوري والقانوني	0.66	58%
2. الشفافية في عملية تعيين رئيس المؤسسة	0.58	61%
3. الاستقلالية المالية	0.49	76%
4. أنواع المراجعات	0.73	47%
5. الاستقلالية التشغيلية	0.75	46%
6. الاستقلالية في التوظيف	0.50	81%
7. التفويض بإجراء المراجعة	0.83	30%
8. الاستقلالية في نطاق المراجعة	0.86	27%
9. الاطلاع على السجلات والمعلومات	0.82	34%
10. الحق في رفع تقارير المراجعة والالتزام بذلك	0.80	34%

ملاحظة: تشير الدرجات > 1 إلى النسبة المئوية للبلدان التي لم تحصل على الدرجة 1 على المؤشر ذي الصلة.

فيما يلي الملاحظات الرئيسية عن كل مؤشر:

1. **الإطار الدستوري والقانوني.** لم يُنص صراحةً على استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في معظم الأطر الدستورية والقانونية التي تحكم إنشاء هذه المؤسسات وعملها. وتخضع معظم موازنات هذه المؤسسات وتمويلها للاعتماد والموافقة من جانب مؤسسات إعداد الموازنة الحكومية المركزية. ولم ينص العديد من الأطر على مدة شغل المنصب المكفولة لرئيس المؤسسة.

2. **الشفافية في عملية تعيين رئيس المؤسسة.** لم تكن الترشيحات لشغل منصب رئيس المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات تتم عبر عملية مفتوحة وتنافسية، وأدى ذلك في الغالب إلى التعيين بهذا المنصب بقرارات حصرية من حزب الأغلبية أو الحزب الحاكم، مما يقوّض استقلالية المؤسسة على الأرجح.

3. **الاستقلالية المالية.** لم يوفّر العديد من البلدان سبلاً قانونية أو أي سبل أخرى موثوق بها في حالة عدم كفاية مخصصات الموازنة.

4. **أنواع المراجعات.** لم يقر سوى نحو 50% من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بإجراء كل أنواع المراجعات الثلاثة- المالية والمتعلقة بالامتثال والأداء- وهو ما يُعزى غالباً إلى محدودية الموارد والقدرات الفنية.

5. **الاستقلالية التشغيلية.** رغم إتاحة مستوى كافٍ من الاستقلالية التشغيلية في العديد من البلدان، فقد وُجد أن هناك أيضاً أوجه قصور مثل عدم وجود تفويض قانوني صريح بضمان الاستقلالية، والاشتراطات الخاصة بالمراجعات القانونية السنوية التي تحد من سلطة المؤسسة التقديرية لترتيب أولويات الأنشطة الأخرى، وغياب السلطة التقديرية لترتيب طلبات المراجعة الخاصة من السلطة التشريعية حسب الأولوية.



6. **الاستقلالية في التوظيف.** لم يستوف سوى 22 بلداً المعايير بشكل كامل بسبب نقص الموارد المالية والتحديات المتعلقة بتطبيق لوائح الخدمة المدنية العامة على التوظيف، وإدارة التطوير الوظيفي والأداء، ورواتب موظفي مراجعة الحسابات. وفي العديد من البلدان، لم يُسمح للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بتعهيد العمل إلى هيئات متخصصة أو شركات من القطاع الخاص.

7. **التفويض بإجراء المراجعة.** سجّلت المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات درجات جيدة بصورة عامة، لكن لُوحيظ أن ثمة نقاط ضعف ترجع بالأساس إلى نقص الموارد المتاحة لأداء التفويض الممنوح لها بشكل كامل ومنظم. وفي بعض الحالات، لم يشمل هذا التفويض مراجعة الإيرادات الضريبية أو الاختصاص بتكليف شركات من القطاع الخاص بإجراء مراجعة مستقلة لحسابات المؤسسات المملوكة للدولة.

8. **الاستقلالية في نطاق المراجعة.** كانت الدرجات التي سجّلت في هذا البُعد هي الأعلى بشكل عام، مما يعكس تمثُّع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بسلطة غير مُقيّدة لتحديد طبيعة عمليات المراجعة ونطاقها ومداها، بما في ذلك اختيار الجهات ذات الصلة. لكن الممارسة العملية لهذه الاستقلالية لم تكن واضحة تماماً، لاسيما في الحالات التي لم تقم فيها هذه المؤسسات بإعداد ونشر خطط أنشطة المراجعة السنوية.

9. **الاطلاع على السجلات والمعلومات.** رغم تسجيل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات درجات جيدة على هذا المؤشر بوجه عام، فقد قدّم

معظمها آراء معدّلة بشأن القوائم المالية بسبب القيود المفروضة على الحصول على المعلومات. وفي بعض البلدان، نصت التشريعات على معاقبة المسؤولين الذين لم يقدموا المعلومات المطلوبة، لكن ذلك لا يُطبّق عادةً.

10. **الحق في رفع تقارير المراجعة والالتزام بذلك.** لاحظ القائمون بالتقييم أنه رغم أن غالبية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات مُكلّفة قانوناً بنشر التقارير السنوية وعرضها على السلطة التشريعية، فإن هذا التكليف لم يُنفذ بانتظام. ومن بين أوجه القصور التي لُوحيظت محدودية فرص دراسة التقارير ومناقشتها من جانب السلطة التشريعية، وحالات تأخير غير مبررة في الانتهاء من إعداد التقارير ونشرها، وحالات عدم الاتساق في نشرها وإتاحتها للجمهور العام.

وسيسهم إنشاء أداة تقييم استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والحفاظ عليها واستخدامها بانتظام في إعداد نُهج إقليمية مناسبة لتعزيز استقلالية هذه المؤسسات والحد من المخاطر المرتبطة بذلك. ومع تجديد التركيز على استقلالية هذه المؤسسات، سيتم تحفيز البلدان الشريكة على الاهتمام بتحسين المساءلة العامة مما قد يسهم في تحسين استخدام الموارد العامة والتقدُّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.



## الدور الحيوي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

إن عمليات المراجعة الحكومية للحسابات باللغة الأهمية لإجراء تقييم موضوعي للبرامج والسياسات والعمليات والنتائج الحكومية لتحديد ما إذا كانت إدارة الموارد العامة تجري على نحو مسؤول ولترسيخ الثقة بين المواطنين وأصحاب المصلحة. وبشكل عام، هناك نوعان من هذه العمليات: (1) عمليات المراجعة الداخلية التي تُؤدى داخل الإدارات الحكومية؛ و(2) عمليات المراجعة الخارجية التي تقوم بها المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات.

وتُعد المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات من أهم المؤسسات داخل سلسلة المساءلة في أي بلد. فهي تقدّم، من خلال إجراء فحص مستقل للإنفاق العام، نتائج منبثقة عن المراجعة موثوقاً بها وجيدة التوقيت لكل من الهيئات التشريعية والحكومة والمجتمع المدني والجمهور العام. ومع أنها المسؤولة تقليدياً عن مراقبة الإنفاق العام، فإنها تبني باطراد نهجاً أكثر شمولاً في مراقبة مدى فعالية السياسات والبرامج الحكومية وكفاءتها وأدائها بشكل عام.

### أنواع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

هناك ثلاث فئات عامة من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (ستايينهورست وتيتسورث 2001) تحددها الطبيعة الجغرافية والإرث الإداري إلى حد كبير:

- **النموذج القضائي أو النابليوني.** يُستخدم هذا النموذج في بلدان أوروبا اللاتينية (مثل فرنسا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا) وتركيا ومعظم بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، ويُسمّى أيضاً النموذج القضائي. وتكون المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، التي يُطلق عليها في الغالب ديوان المحاسبة أو الجهاز المركزي للإحصاء، جزءاً من النظام القضائي وتعمل بصورة مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية ويكون تعاملها مع البرلمان محدوداً في العادة. ويصدر ديوان المحاسبة أحكاماً بشأن مدى امتثال الحكومة للقوانين واللوائح التنظيمية ويضمن حسن إنفاق الأموال العامة.



وتختلف هذه الفئات في الترتيبات المؤسسية، والتسلسل الإداري، والتفويض القانوني، ومجموعات مهارات الموظفين. وقد حددت منظمة الإنتوساي معايير لجميع المؤسسات العاملة بهذا المجال:

- تَرِدُ المعايير والمبادئ الخاصة باستقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بمختلف أنواعها في [إنتوساي-م1: إعلان ليما بشأن معايير ومبادئ مراجعة الحسابات](#) و [إنتوساي-م10: إعلان المكسيك بشأن استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات](#).

- إنتوساي-م50: ترتبط مبادئ الأنشطة القضائية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بالنموذج القضائي بوجه خاص حيث تتمتع المؤسسة بسلطة الفصل في مسؤولية الأشخاص الخاضعين للمساءلة بمقتضى القانون في حالة ارتكاب مخالفات أو سوء الإدارة. كما تُحدِد مبادئ الأساس القانوني للمسؤوليات بما في ذلك "الفرد أو الأفراد داخل المؤسسة من المعنيين بالأنشطة القضائية الذين ينبغي أن يستفيدوا من الضمانات المنصوص عليها قانوناً والتي تكفل صراحةً استقلاليتهم عن السلطات العامة" (الإنتوساي 2019، 11). وتضمن أحكام قانونية محددة عدم عزلهم وكذلك التزامهم "بالحيادية".

- **النموذج البرلماني أو نموذج وستمنستر.** يُستخدم هذا النموذج في العديد من بلدان الكومنولث (مثل أستراليا وكندا والهند والمملكة المتحدة)، ومنطقة البحر الكاريبي، ومنطقة المحيط الهادئ، والبلدان الناطقة بالإنجليزية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ويرتبط نموذج وستمنستر ارتباطاً وثيقاً بنظام المساءلة البرلمانية. وتقدّم المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، التي تضم مراجعين من ذوي الكفاءة المهنية وخبراء فنيين، تقارير دورية عن القوائم المالية للجهات الحكومية وعملياتها مع التركيز على الامتثال القانوني بدرجة أقل مقارنةً بالنموذج القضائي.

- **نموذج المجلس أو المُجْمَع.** ينتشر هذا النموذج في آسيا ويشبه نموذج وستمنستر من حيث الاستقلالية عن السلطة التنفيذية ويساعد البرلمان في أداء الرقابة. وفي هذا النموذج، تكون المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في شكل مُجْمَع أو مجلس إدارة يتألف من عدد من الأعضاء الذين يتخذون القرارات بصورة مشتركة. والمهمة الرئيسية للمجلس هي تحليل المصروفات والإيرادات الحكومية ورفع تقرير بالنتائج إلى البرلمان. ويُعيّن الأعضاء عادةً لمدة محددة من خلال تصويت البرلمان. وإندونيسيا واليابان وجمهورية كوريا، على سبيل المثال، لديها مجلس للمراجعة يتألف من لجنة للمراجعة (هيئة اتخاذ القرار) ومكتب تنفيذي عام (الجهاز التنفيذي). ويكون رئيس المجلس هو المراجع العام الفعلي.

تدرك مجموعة البنك الدولي أن بناء مجتمعات يسودها السلام والعدل وشاملة للجميع سيتطلب إرساء الحوكمة الرشيدة في جميع مستويات المؤسسات الحكومية. وقد أُكِّدت أهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدها الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2015، على هذه المتطلبات من خلال الهدف 16: "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَس فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات" (الأمم المتحدة 2015).

ويرتبط الهدفان الفرعيان 16.5 و16.6 المنبثقان عن هذا الهدف ببناء مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات مستقلة وفعّالة:

- 16.5: الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما.
- 16.6: إنشاء مؤسسات فعّالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

ورغم أن المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لا تُعد رسمياً هيئات لمكافحة الفساد- فليس مطلوباً منها صراحةً كشف حالات الفساد أو التحقيق فيها- فإنه يمكنها لعب دور بالغ الأهمية في مساعدة البلدان على تحقيق هدي التنمية المستدامة الفرعيين 16.5 و16.6. وقبل اعتماد أهداف التنمية المستدامة بوقت طويل، دعا مؤتمر الإيتوساي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لعام 1998 إلى منحها قدرًا كافيًا من الاستقلالية وتفويضات ملائمة للإسهام بفعالية في مكافحة الاحتيال والفساد. ويشير موجز البنك الدولي عن سمات ووظائف هذه المؤسسات إلى "قدرتها على كبح الفساد من خلال تعزيز الأطر القانونية والمالية والمؤسسية والحد من التطبيق التعسفي للقواعد والقوانين" (ستابينهورست وتيتسورث 2002، 1).

وتستطيع هذه المؤسسات، حال تمّنعها بقدر كافٍ من الاستقلالية وامتلاكها قدرات كافية، الإسهام في مكافحة الفساد من خلال الإبلاغ عن المعاملات وتقديم التوصيات لتحسين مساءلة وأداء الجهات الحكومية وهيئات مكافحة الفساد. كما تسهم في تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة عن طريق تقديم نتائج المراجعة الموثوق بها وجيدة التوقيت إلى الهيئات التشريعية والحكومة والمجتمع المدني وعامة الجمهور.

وتشير منظمة الإيتوساي إلى استعداد المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات للعب هذا الدور وإجراء عمليات مراجعة واستعراض الأداء لرصد مدى التقدّم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال النهج الأربعة التالية:

- تقييم مدى جاهزية الأجهزة الحكومية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- إجراء عمليات مراجعة الأداء في ظل أهداف التنمية المستدامة.

- الإسهام في تنفيذ هدف التنمية المستدامة 16 الذي يُعنى بإنشاء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشفافة.
- توفير الإمكانيات لهذه المؤسسات لتصبح نموذجاً للشفافية والمساءلة في عملياتها.

ومن خلال إجراء مراجعات مستقلة ومحايدة وقائمة على الشواهد، يؤثر أداء هذه المؤسسات تأثيراً واسعاً على فعالية وشمولية تنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة.

## التحديات المشتركة أمام المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

تواجه المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، رغم أهميتها البالغة في تعزيز الحوكمة الرشيدة، عادةً العديد من التحديات المشتركة (البنك الدولي 2015):

- قد تخضع هذه المؤسسات لتأثير سياسي لا مبرر له، لاسيما عندما تفتقر إلى ضمانات بالاستقلال والاستقلالية في مباشرة أعمالها. ويمكن أن يقوّض هذا القصور بشكل خطير قدرتها على أداء رسالتها بنجاح.

- قد يتم تقييد وصول هذه المؤسسات إلى المعلومات المطلوبة لأداء عمليات المراجعة، ويؤدي حجب المعلومات إلى تقويض فعالية هذه المؤسسات.

- قد تفتقر هذه المؤسسات إلى القدرة على إنفاذ الامتثال لما توصلت إليه من نتائج في عمليات المراجعة.

- قد تكون موازنات هذه المؤسسات غير كافية لضمان حصولها على المعدات اللازمة، ودفع رواتب الموظفين، وتخصيص الموارد الكافية لتخطيط عمليات المراجعة وإجرائها. وعندما تعاني هذه المؤسسات من نقص التمويل، فإن ذلك يمكن أن يؤثر تأثيراً خطيراً على جودة عملها.

- بدون وجود عدد كافٍ من الموظفين المدربين بالشكل المناسب، قد تفتقر هذه المؤسسات إلى الكفاءات اللازمة لأداء المهام المطلوبة منها.

- قلة التواصل مع البرلمان لاسيما في نماذج وستمنستر، وهو ما يقوّض في النهاية قيمة عمليات المراجعة ويمكن أن يؤدي إلى محدودية المساءلة الحكومية.

ويؤثر مستوى استقلالية المؤسسة، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على كل من هذه التحديات المشتركة.



الاستقلالية هي أحد المتطلبات الأساسية وأكثرها أهمية لكي تباشر المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات عملها بفعالية. ويجب أن تتمتع هذه المؤسسات بالاستقلالية لتتمكن من أداء وظائفها بالغة الأهمية الخاصة بالرقابة المالية وتدعيم المؤسسات العامة. وإذا تم المساس باستقلاليتها، فسيؤثر ذلك سلباً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتم الاعتراف عالمياً بأهمية منح الاستقلالية الكاملة منذ ما يقرب من 50 عاماً، حيث أشار إعلان ليما الصادر عام 1977 إلى ضرورة تمتع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بالاستقلالية الكاملة وترسيخ هذه الاستقلالية في التشريعات مع توفير الضمانات القانونية اللازمة لمنع التدخل السياسي. ولا تستطيع هذه المؤسسات، إذا لم تكن مستقلة تماماً، أداء مهامها المتمثلة في الحد من إهدار الموارد العامة وإساءة استخدامها وضمان إتاحة المزيد من الأموال لبرامج مكافحة الفقر، وهو ما يقع في صميم رسالة البنك الدولي.

ويهدف هذا التقرير، بالتركيز على الاستقلالية، إلى تجديد الاهتمام والحماس لدعم تقوية هذه المؤسسات.

## الأدوات القائمة لتقييم مدى استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

هناك العديد من الأدوات الدولية التي تقيّم مدى استقلالية وأداء المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، من بينها ما يلي:

- أجرى معهد الإنتوساي للتنمية مسوحاً عالمية لتقييم قدرات المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ومستوى أدائها بما في ذلك استقلاليته ويصدر

ملخصات عامة من حين لآخر. وتوصّل التقرير العالمي لتقييم المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات الصادر عام 2017 إلى أن نسبة تدخل السلطة التنفيذية في وضع موازنات هذه المؤسسات زادت من 41% في عام 2014 إلى 64% في عام 2017 (معهد الإنتوساي للتنمية 2017).

- قام معهد الإنتوساي للتنمية بتطوير إطار منظمة الإنتوساي لقياس أداء المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات واعتماده في إجراء المراجعات لهذه المؤسسات بناءً على المعايير الدولية الخاصة بها. ويشتمل هذا الإطار على مؤشر لاستقلالية تلك المؤسسات يستند إلى المعايير التالية – إنتوساي-م1: إعلان ليما وإنتوساي-م10: إعلان المكسيك بشأن استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

- تصدر شراكة الموازنة الدولية مسح الموازنة المفتوحة مرتين سنوياً والذي يتضمن العديد من الأسئلة عن دور المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في المساءلة عن الموازنة. فعلى سبيل المثال، يتضمن المسح سؤالاً "هل نُفّذت عملية تعيين (أو إعادة تعيين) الرئيس الحالي للمؤسسة بطريقة تضمن استقلاليته؟"

- أصدرت أمانة الإنفاق العام والمساءلة المالية تقريرها العالمي الأول عن الإدارة المالية العامة. ويشتمل التقرير على تحليل وعرض للاتجاهات حول مختلف ركائز الإدارة المالية العامة، بما في ذلك أداء واستقلالية المؤسسات العامة لمراجعة الحسابات، والتي تشمل التشريعات والترتيبات الخاصة بالموازنة والتفويض وإتاحة الاطلاع على السجلات (الإنفاق العام والمساءلة المالية 2021).

ورصدت هذه الأدوات أوجه قصور خطيرة في استقلالية هذه المؤسسات وأدائها، وهو ما أدى إلى إطلاق سلسلة التقييمات الدورية التي يجريها موظفو البنك الدولي باستخدام أدوات تقييم استقلالية تلك المؤسسات.



## منهجية قياس استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

التزم البنك الدولي مؤخراً برصد دور المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في إنفاذ المساءلة عن كيفية استخدام الموارد الحكومية وكذلك في مكافحة الفساد. وبناءً عليه، أعدت مجموعة عمل تابعة للبنك في قطاع الممارسات العالمية للحكومة أداةً لقياس مدى استقلالية تلك المؤسسات على أساس سنوي.

والهدف من هذه الأداة هو البناء على المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وإطار منظمة الإنتوساي لقياس أدائها، والأدوات والنهج القائمة الأخرى لتقديم تقييم متعمق لمدى استقلالية تلك المؤسسات. وفي هذا الإطار، يتم تكييف بُعد الاستقلالية الرئيسي وإدماجه في أداة أبسط ليستخدمها موظفو البنك الدولي فيما يقومون به من تقييمات على فترات منتظمة لكل بلد من البلدان المتعاملة معه، مما يمكن من إجراء تقييم موثوق به ومعقول لمدى الاستقلالية التي تتمتع بها تلك المؤسسات.

### كيف تُقاس استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات؟

يشتمل تقييم مدى استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات على 10 مؤشرات اعتُبرت الأهم في تمتع تلك المؤسسات بالاستقلالية. وُجِدت هذه المؤشرات من خلال دراسة المعايير الدولية ذات الصلة الخاصة بتلك المؤسسات والخبرات المستقاة من الاستخدام الموسع للأدوات التشخيصية السابقة، مثل إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية وإطار قياس أداء المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

وتتم صياغة هذه المؤشرات في شكل أسئلة بسيطة عن كل قضية يُجاب عنها بنعم أو لا، مع تقديم تفسير مكتوب لأغراض ضمان الجودة. ويتم الحصول على درجة عند الإجابة بنعم وعلى صفر عند الإجابة بلا، فيما تُستحق نصف درجة عند تقديم



جزء من الإجابة. وتشير الدرجة الإجمالية على المقياس المتدرج من صفر إلى 10 إلى مستوى تقييم استقلالية المؤسسة، حيث يمثل العدد 10 النهاية العظمى والعدد صفر النهاية الصغرى. وقُدِّمت إرشادات منهجية مفصلة (انظر المرفق) إلى فرق التقييم للاسترشاد بها عند تحديد الدرجات.

فيما يلي المؤشرات العشرة والأسئلة المتعلقة بها:

1. **الإطار الدستوري والقانوني.** هل تنص الأحكام الدستورية ذات الصلة على إنشاء المؤسسة، وكذلك مدة بقاء رئيسها في منصبه وعزله واستقلاليته (والأعضاء في حالة الهيئات الجماعية)، وهل يتم تنفيذ ذلك؟
2. **الشفافية في عملية تعيين رئيس المؤسسة.** هل يُعيَّن رئيس المؤسسة بطريقة شفافة وموضوعية تتفق مع متطلبات الإطار القانوني؟
3. **الاستقلالية المالية.** هل يكفل الإطار القانوني والممارسات التشغيلية الحرية للمؤسسة في عرض متطلبات موازنتها على الهيئة العامة التي تقرر الموازنة الوطنية، وهل تستطيع المؤسسة استخدام الموازنة المخصصة لها بدون أي قيود تفرضها وزارة المالية أو أي جهة أخرى (باستثناء تلك المطبقة على جميع الوزارات بشكل عام)؟
4. **أنواع المراجعات.** هل تقوم المؤسسة فعلياً بإجراء المراجعات المالية والخاصة بالامتثال والأداء؟
5. **الاستقلالية التشغيلية.** هل يكفل الإطار القانوني والممارسات التشغيلية استقلالية المؤسسة من الناحية التشغيلية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية في أداء وظائفها وإدارة شؤونها؟
6. **الاستقلالية في التوظيف.** هل تتمتع المؤسسة بالحرية في تقرير جميع الأمور المتعلقة بالموارد البشرية اللازمة لأداء وظائفها بفعالية في حدود الموازنة المتاحة، وهل يمكنها الاستعانة بخبراء من خارج المؤسسة ودفع مقابل خدماتهم؟
7. **التفويض بإجراء المراجعة.** هل يكفل الإطار القانوني والممارسات التشغيلية تفويض المؤسسة بمراجعة جميع الإيرادات والمصروفات في موازنة الدولة، بما في ذلك جميع أنشطة الحكومة المركزية؟
8. **الاستقلالية في نطاق المراجعة.** هل تتمتع المؤسسة بسلطة كاملة وغير مُقيَّدة لتقرير طبيعة عمليات المراجعة ونطاقها ومداه واختيار الجهات التي تخضع للمراجعة خلال مدة زمنية معيّنة؟
9. **الاطلاع على السجلات والمعلومات.** هل يكفل القانون والممارسة العملية للمؤسسة الاطلاع بلا قيود على جميع المعلومات والسجلات والإيضاحات اللازمة في إجراء المراجعة، مع توفير وسائل انتصاف ملائمة حال رفض طلبات مشروعة للاطلاع على أي مما سبق؟

10. **الحق في رفع تقارير المراجعة والالتزام بذلك.** هل من حق المؤسسة ومن واجبها دستورياً رفع تقارير، على الأقل سنوياً، بنتائج المراجعة إلى السلطة التشريعية؛ وهل تحديد المحتوى والصيغة والتوقيت متروك تماماً للمؤسسة (ما لم يُحدد خلاف ذلك في القانون)؟ وهل تنشر المؤسسة تقارير المراجعة للجمهور؟

## القيود

لا يُقصد من تقييم استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أن يكون عملية شاملة ووافية تغطي جميع جوانب المعايير الدولية الخاصة بهذه المؤسسات أو الإطار الحالي لقياس أدائها. فالتركز حصرياً على استقلالية تلك المؤسسات أدى إلى إغفال جوانب مهمة أخرى في أدائها مثل جودة تقارير المراجعة.

ولم يشمل تقييم عام 2021 جميع البلدان المتعاملة مع البنك الدولي وسيتم توسيع نطاقه في السنوات اللاحقة. ولقياس مدى استقلالية هذه المؤسسات، جرت المفاضلة بين البساطة والشمولية. فعلى سبيل المثال، لا يوجد مؤشر لاستقلالية عمليات المراجعة الخاصة بالمتابعة والتي سيصعب للغاية على المقيمين تحديدها لأنه ليس لها تعريف بسيط أو مقياس تقييم ثابت. وبعد نشر هذا التقرير التجميعي الشامل الأول، سيتم النظر في إدخال تعديلات على المؤشرات العشرة ونطاق تغطيتها.

وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت التقييمات بواسطة فرق تابعة للبنك الدولي وبصورة مستقلة عن هذه المؤسسات التي تم إطلاعها على النتائج ومناقشتها معها. وبالتالي، لا ينبغي النظر إلى هذا التقييم على أنه تقييم خاص بالبنك الدولي بدون مصادقة من كل مؤسسة على حدة.

## الاختبارات والتنفيذ

خضع تقييم استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لاختبارات أولية وأُطلق على مستوى البنك بعد مشاورات مع المانحين الذين يشكلون جزءاً من مجموعة تعاون الإنتوساي مع الجهات المانحة. واستخدمت فرق الحوكمة القطرية التابعة للبنك نهجاً مزدوجاً في إجراء المسح الأول الخاص بهذا التقييم. واستخدمت كذلك الوثائق المتاحة لتحديد الدرجات على المؤشرات بالإضافة إلى إجراء تقديرات مهنية لاسيما عند وجود فجوة كبيرة بين الهياكل الرسمية (المقصودة) والممارسات الفعلية. واعتمد المقيّمون على مصادر مهمة للمعلومات من بينها إطار قياس أداء المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الحالي إن وجد)، وتقارير الموازنة المفتوحة للبلدان، وتقارير الإنفاق العام والمساءلة المالية، والدستور الوطني، والقانون الخاص بمراجعة الحسابات، وتقارير المراجعة، والتقارير السنوية لتلك المؤسسات. وأُجريت التقييمات وجرى تحديثها خلال الفترة من أكتوبر/تشرين الأول 2019 إلى مايو/أيار 2021 ورُجِّعت داخلياً للتحقق من اتساقها. وكان الهدف من ذلك هو

## تقييم استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

تقييم جميع البلدان المقرضة من البنك الدولي لتوفير قاعدة معرفية شاملة لفرق الإدارة القطرية وقطاع الممارسات العالمية للحوكمة. ولم يشمل التقييم سوى 118 بلداً بسبب محدودية البيانات.

وتم تسجيل تقييم كل بلد من حيث استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في جدول بيانات يحتوي على الدرجة المعطاة على كل مؤشر وتفسير مكتوب لكيفية تحقيق البلد المعني أو عدم تحقيقه النتيجة المرجوة (تُرِد إرشادات بشأن تحديد الدرجات في المرفق). وروّجت كل درجة داخلياً للتحقق من تحديدها بشكل سليم كما جُمعت التقييمات والدرجات النهائية للبلدان في هذا التقرير التجميعي. وستمثل التقارير القطرية مورداً يعتمد عليه موظفو البنك في إجراء الحوارات القطرية واستكشاف الفرص المتاحة لإصلاح نظم الحوكمة.

تم تحديد مستوى استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في كل بلد بناءً على درجة التصنيف الكلية (انظر الجدول 3). والغرض من تحديد المستوى ليس تصنيف البلدان، بل توضيح وضع استقلالية تلك المؤسسات عالمياً وتحديد الفجوات لمعالجتها.

< < <

### الجدول 3. مستويات استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

المستوى	الفئة	التعريف	الدرجة	عدد البلدان
أ	عالية جداً	استيفاء جميع مؤشرات الاستقلالية	10	2
ب	عالية	استيفاء معظم مؤشرات الاستقلالية	9.0 — 9.5	17
ج	كبيرة	استيفاء العديد من مؤشرات الاستقلالية	8.0 — 8.5	33
د	متوسطة	استيفاء بعض مؤشرات الاستقلالية	6.0 — 7.5	37
هـ	متدنية	استيفاء عدد قليل من مؤشرات الاستقلالية	0 — 5.5	29



## النتائج والاستنتاجات الرئيسية

تُظهر نتائج هذا التقييم الأول لاستقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أنه يتعيّن فعل الكثير لتحقيق التطلّعات الواردة في إعلان ليما لعام 1977 الذي دعا إلى تمتّع هذه المؤسسات بكامل الاستقلالية. ولم يتعدّ متوسط درجة التصنيف الكلية 7.01 في النطاق الأعلى من المستوى ج. ولم يحصل سوى بلدين اثنين من بين 118 بلداً على الدرجة 10 وتم تقييم الاستقلالية فيهما على أنها **عالية للغاية**؛ فيما جرى تقييم الاستقلالية على أنها **عالية** في 17 بلداً، و**كبيرة** في 33 بلداً، و**متوسطة** في 37 بلداً، و**متدنية** في 29 بلداً (انظر الشكل 2).

## الشكل 2. مستوى استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

أ	ب	ج	د	هـ
عالية جداً	عالية	كبيرة	متوسطة	متدنية
10	9.5 – 9.0	8.5 – 8.0	7.5 – 6.0	5.5 – 0
سيشل	الأرجنتين	ألبانيا	أفغانستان	بيلاروس
جنوب أفريقيا	أذربيجان	أرمينيا	أنغولا	بنن
	البرازيل	بنغلاديش	بليز	بوركينافاسو
	الصين	بوليفيا	بوتان	بوروندي
	كولومبيا	البوسنة والهرسك	كمبوديا	كابو فيردي
	كرواتيا	بوتسوانا	جيبوتي	جمهورية أفريقيا الوسطى
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	شيلي	الجمهورية الدومينيكية	تشاد	
جورجيا	كوستاريكا	إكوادور	جزر القمر	
كوسوفا	غانا	السلفادور	جمهورية الكونغو الديمقراطية	
جزر مارشال	غواتيمالا	إسواتيني	كوت ديفوار	
المكسيك	غيانا	إثيوبيا	دومينيكا	
نيبال	الهند	غابون	مصر	
بيرو	إندونيسيا	غرينادا	غامبيا	
الاتحاد الروسي	جامايكا	هايتي	غينيا	
السودان	كينيا	هندوراس	كازاخستان	
تركيا	ملايو	العراق	لبنان	
أوغندا	ملديف	الأردن	ليسوتو	
	موريشيوس	جمهورية قيرغيز	مدغشقر	
	مولدوفا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	مالي	
	الجبل الأسود	ليبيريا	النيجر	

أ	ب	ج	د	هـ
		المغرب	منغوليا	بنما
		باكستان	موزامبيق	سانت فنسنت
		باراغواي	ميانمار	جزر غرينادين
		الفلبين	نيكاراغوا	ساموا
		رومانيا	نيجيريا	جنوب السودان
		رواندا	بابوا غينيا الجديدة	سورينام
		صربيا	سانت لوسيا	طاجيكستان
		سري لانكا	سان تومي وبرنسيبي	توغو
		تيمور - ليشتي	السنغال	فانواتو
		تونس	سيراليون	جمهورية اليمن
		أوروغواي	سانت مارتن	
		أوزبكستان	تنزانيا	
		زيمبابوي	تونغا	
			أوكرانيا	
			فييتنام	
			الضفة الغربية وقطاع غزة	
			زامبيا	

المصدر: البنك الدولي.

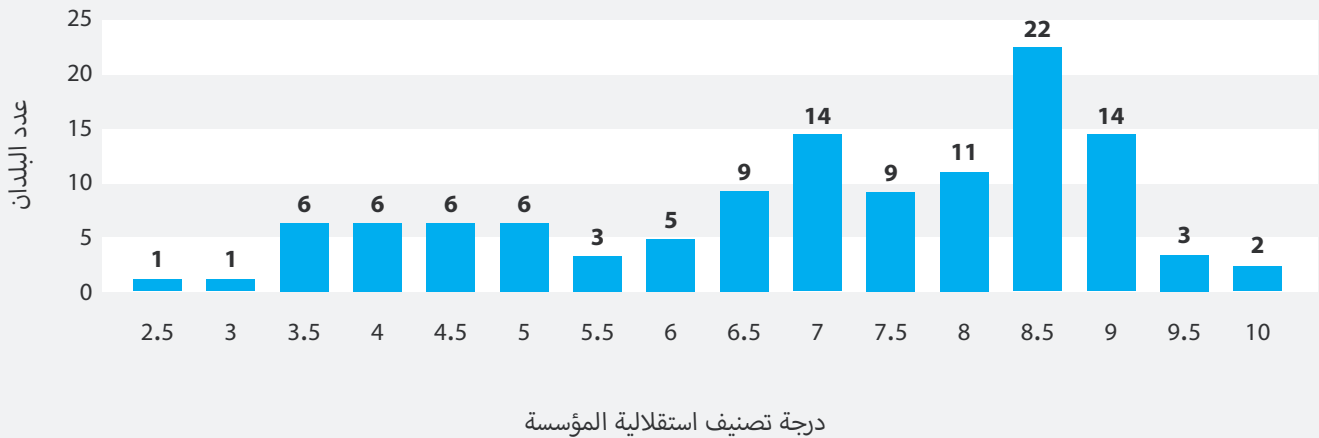


الدرجات بين 3.5 و5. فيما سجّلت المؤسسات، التي أظهر التقييم أنها تتمتع بالاستقلالية بدرجة متوسطة أو كبيرة، درجات ومتوسطات تميل إلى النطاق الأعلى من مستويات تصنيفها.

وداخل كل مستوى، لُوِظ وجود تفاوت كبير في النتائج (انظر الشكل 3). فعلى سبيل المثال، سجّلت البلدان التي قُيِّمت استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات فيها على أنها متدنية نقاطاً تراوحت من صفر إلى 5.5 مع تركّز معظم

< < <

### الشكل 3. توزيع الدرجات الكلية لتصنيف استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات



المصدر: البنك الدولي.



وكانت أفضل المؤشرات أداءً تلك المخصصة لتقييم الوظائف الفنية المهمة للمؤسسات مثل الاستقلالية في نطاق المراجعة (86)، والتفويض بإجراء المراجعة (83)، والاطلاع على السجلات والمعلومات (82). فيما كان أدنى المؤشرات من حيث الأداء مؤشري الاستقلالية المالية (49) والاستقلالية في التوظيف (50). وإذا منعت مؤسسات إعداد الموازنة المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات من إجراء عمليات المراجعة من خلال سحب الموارد المالية،

فإن ذلك يُعد تعديلاً خطيراً على استقلاليتها. وعندما تُقيّد قدرة المؤسسة على اختيار الموظفين على أساس الجدارة وضمان التزامهم بالسلوكيات الأخلاقية القوية، فإن ذلك يمكن أن يقوّض أداء المؤسسة. ولمحاسبة المؤسسة على أدائها، يتعيّن تمثّلها بقدر مناسب من الاستقلالية في تحديد متطلباتها المتعلقة بالموازنة والتوظيف.

< < <

#### الجدول 4. متوسط الدرجات على مؤشرات استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (118 بلداً)

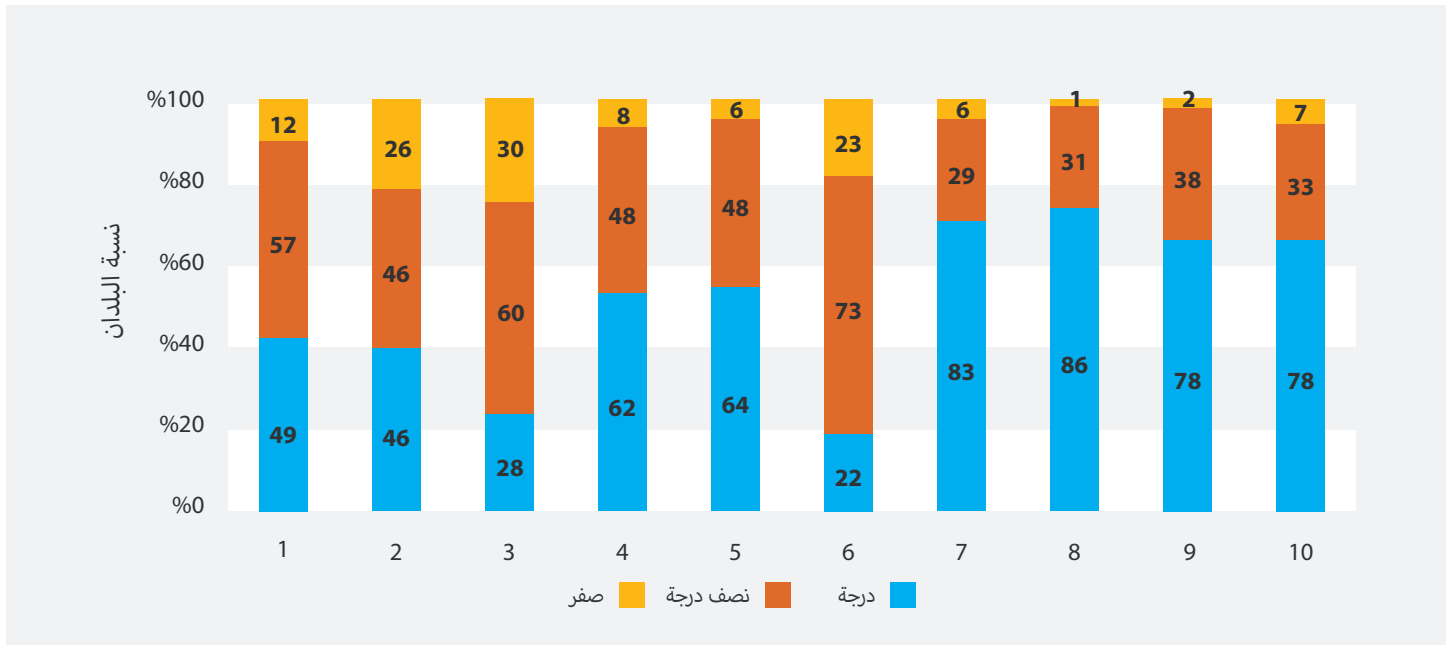
الدرجات > 1	درجة تقييم استقلالية المؤسسات	المؤشر
7	.66	1. الإطار الدستوري والقانوني
8	.58	2. الشفافية في عملية تعيين رئيس المؤسسة
10	.49	3. الاستقلالية المالية
6	.73	4. أنواع المراجعات
5	.75	5. الاستقلالية التشغيلية
9	.50	6. الاستقلالية في التوظيف
2	.83	7. التفويض بإجراء المراجعة
1	.86	8. الاستقلالية في نطاق المراجعة
3	.82	9. الاطلاع على السجلات والمعلومات
4	.80	10. الحق في رفع تقارير المراجعة والالتزام بذلك

المصدر: البنك الدولي.

وضمن كل مؤشر، يُظهر الشكل "4" أن هناك بلداً واحداً فقط حصل على صفر في الاستقلالية في نطاق المراجعة، فيما لم يحصل سوى بلدين اثنين على صفر في الاطلاع على السجلات والمعلومات. وفي المقابل، لم يحصل 22 بلداً سوى على درجة واحدة في الاستقلالية في التوظيف، وحصل 28 بلداً على التقييم ذاته في الاستقلالية المالية. وتُظهر هذه النتائج مدى استمرار تأثر إدارة الموارد بالعوامل الخارجية في معظم البلدان. كما لم يحصل 40 بلداً، أي أكثر من ثلث العينة، على درجة واحدة في الحق في الإبلاغ عن نتائج المراجعة والالتزام بذلك، وهو أمر مُقلق لأن هذه الوظيفة تمثل الغرض الرئيسي من المؤسسة. ويُعد تقديم تقرير عام سنوي مقياساً مهماً لمدى استقلالية المؤسسة عملياً.

ووجد أن متوسط الدرجات على مؤشري الإطار الدستوري والقانوني (66)، والشفافية في عملية تعيين رئيس المؤسسة (58)، يقع في المستوى الأوسط من النتائج، مما يشير إلى وجود مجال للتحسين. ويوفّر هذان المؤشران الأساسان الإطار السياسي والأخلاقي الذي يُركّز عليه في مساءلة مستخدمي الأموال العامة. وهما ذوا أهمية حيوية لأن سمعة المؤسسة تعتمد على رؤيتها بأنها تتمتع بالحيادية في اختيار وإجراء عمليات المراجعة ورفع التقارير بشأنها، وهو ما يتطلب اختيار إدارتها العليا وموظفي المراجعة على أساس الجدارة.

الشكل 4. توزيع درجات استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات



المصدر: البنك الدولي.

3. **الاستقلالية المالية.** لم يحصل سوى 28 من بين 118 بلداً على درجة كاملة في الاستقلالية المالية. ولم يوفّر العديد من البلدان سبلاً قانونية أو أي سبل أخرى موثوق بها في حالة عدم كفاية مخصصات الموازنة.

4. **أنواع المراجعات.** لم يقر سوى نحو 50% من المؤسسات بإجراء كل أنواع المراجعات الثلاثة- المالية والمتعلقة بالامتثال والأداء- وهو ما يعزى غالباً إلى محدودية الموارد والقدرات الفنية.

5. **الاستقلالية التشغيلية.** رغم إتاحة مستوى كافٍ من الاستقلالية التشغيلية في العديد من البلدان، فقد وُجدت أيضاً أوجه قصور مثل عدم وجود تفويض قانوني صريح بضمان الاستقلالية، والاشتراطات الخاصة بالمراجعات القانونية السنوية التي تحد من سلطة المؤسسة التقديرية لترتيب أولويات الأنشطة الأخرى، وغياب السلطة التقديرية لترتيب طلبات المراجعة الخاصة من السلطة التشريعية حسب الأولوية.

6. **الاستقلالية في التوظيف.** لم يستوف سوى 22 بلداً المعايير بشكل كامل بسبب نقص الموارد المالية والتحديات المتعلقة بتطبيق لوائح الخدمة المدنية العامة على التوظيف، وإدارة التطوير الوظيفي والأداء، وأجور موظفي مراجعة الحسابات. وفي العديد من البلدان، لم يُسمح للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بتعهيد العمل إلى هيئات متخصصة أو شركات من القطاع الخاص.

7. **التفويض بإجراء المراجعة.** سجّلت المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات درجات جيدة بصورة عامة، لكن لُوحيظت نقاط ضعف ترجع بالأساس إلى نقص الموارد المتاحة لأداء التفويض الممنوح لها بشكل كامل ومنظم. وفي بعض الحالات، لم يشمل هذا التفويض مراجعة الإيرادات الضريبية

تُظهر النتائج أيضاً أن هناك 56 بلداً لا تجري عمليات مراجعة للأداء. وتُعد هذه العمليات أحد أنواع المراجعة الأكثر تقدماً لأنها تقيّم البرامج الحكومية من حيث كفاءتها وفعاليتها وما إذا كان هناك مجال للتحسين. ويمكن أن تساعد في تقييم مدى تقدّم الحكومة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويمكن أن تمثل وسيلة رقابية بالغة الأهمية لتحقيق المساءلة في ظل الزيادة المفاجئة في المصروفات الطارئة كما في حالة جائحة فيروس كورونا.

## الملاحظات الرئيسية

فيما يلي أهم الملاحظات في كل مؤشر:

1. **الإطار الدستوري والقانوني.** لم يُنص صراحةً على الاستقلالية المالية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات واستقلالها في معظم الأطر الدستورية والقانونية التي تحكم إنشاء هذه المؤسسات وعملها. وتخضع معظم موازنات هذه المؤسسات وتمويلها للاعتماد والموافقة من جانب مؤسسات إعداد الموازنة الحكومية المركزية. ولم ينص العديد من الأطر على مدة شغل المنصب المكفولة لرئيس المؤسسة.

2. **الشفافية في عملية تعيين رئيس المؤسسة.** لاحظ القائمون بالتقييم أنه لم يتم اختيار المرشحين لرئاسة المؤسسة في عدد كبير من البلدان عبر عملية مفتوحة وتنافسية. وأدى ذلك في الغالب إلى التعيين بهذا المنصب بقرارات حصرية من حزب الأغلبية أو الحزب الحاكم، مما يقوّض استقلالية المؤسسة على الأرجح.

أو الاختصاص بتكليف شركات من القطاع الخاص بإجراء مراجعة مستقلة لحسابات المؤسسات المملوكة للدولة.

8. **الاستقلالية في نطاق المراجعة.** كانت الدرجات التي سُجّلت في هذا البُعد هي الأعلى بشكل عام، مما يعكس تمتُّع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بسلطة غير مُقيّدة لتقرير طبيعة عمليات المراجعة ونطاقها ومداه، بما في ذلك اختيار الجهات ذات الصلة. لكن الممارسة العملية لهذه الاستقلالية لم تكن واضحة تماماً، لاسيما في الحالات التي لم تقم فيها هذه المؤسسات بإعداد خطط الأنشطة السنوية ونشرها.

9. **الاطلاع على السجلات والمعلومات.** رغم تسجيل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات درجات جيدة على هذا المؤشر بوجه عام، فقد لاحظ القائمون بالتقييم أن في معظم البلدان عدّلت هذه المؤسسات آراءها بشأن القوائم المالية بسبب القيود المفروضة على الحصول على المعلومات. وفي بعض البلدان، نصت التشريعات على معاقبة المسؤولين الذين تقاعسوا عن تقديم المعلومات المطلوبة، لكن ذلك لا يُطبَّق عادةً.

10. **الحق في رفع تقارير المراجعة والالتزام بذلك.** لاحظ القائمون بالتقييم أنه رغم أن غالبية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات مُكلّفة قانوناً بنشر

التقارير السنوية وعرضها على السلطة التشريعية، فإن هذا التكليف لم يُنفَّذ بانتظام فضلاً عن وجود تفاوتات واسعة النطاق. ومن بين أوجه القصور التي لُوحيّت محدودية فرص دراسة التقارير ومناقشتها من جانب السلطة التشريعية، والتأخيرات غير المبررة في الانتهاء من إعداد التقارير ونشرها، وحالات عدم الاتساق في نشرها وإتاحتها للجمهور العام.

## اتجاهات الأداء الإقليمية بشأن استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

تبَيَّن أن منطقة جنوب آسيا (81). هي الأعلى أداءً (انظر الجدول 5)، تلتها منطقة أوروبا وآسيا الوسطى (78). ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (73). فيما حلّت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء في ذيل الترتيب.

< < <

### الجدول 5. مستوى استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات حسب المناطق

المنطقة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	درجة التصنيف الكلية
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.73	0.60	0.57	0.77	0.70	0.53	0.93	0.83	0.87	0.83	0.74
أوروبا وآسيا الوسطى	0.61	0.74	0.61	0.79	0.89	0.55	0.92	0.82	0.95	0.89	0.78
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.70	0.70	0.50	0.69	0.81	0.56	0.87	0.89	0.85	0.74	0.73
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.33	0.39	0.50	0.67	0.72	0.44	0.78	0.89	0.89	0.72	0.63
جنوب آسيا	0.81	0.56	0.56	1.00	0.81	0.44	1.00	1.00	0.88	1.00	0.81
أفريقيا جنوب الصحراء	0.66	0.48	0.39	0.68	0.64	0.44	0.69	0.84	0.70	0.76	0.63
عالمياً	0.66	0.58	0.49	0.73	0.75	0.50	0.83	0.86	0.82	0.80	0.70

المصدر: البنك الدولي.



في التوظيف (56). وحصل مؤشر التفويض بإجراء المراجعة على أكبر عدد من الدرجات "1"، فيما حصل مؤشر الإطار الدستوري والقانوني على أكبر عدد من الأصفار. وكانت أعلى درجة في المنطقة 9.5 وأدنى درجة 3.5.

**الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (9 بلدان).** سُجِّلَت أعلى الدرجات على مؤشري الاستقلالية في نطاق المراجعة (89) والاطلاع على السجلات والمعلومات (89)، فيما سُجِّلَت أدنى الدرجات على مؤشر الإطار الدستوري والقانوني (33). يليه مؤشر الشفافية في عملية تعيين رئيس المؤسسة (39). وحصل مؤشرا الاستقلالية في نطاق المراجعة والاطلاع على السجلات والمعلومات على أكبر عدد من الدرجات "1"؛ فيما حصلت مؤشرات الإطار الدستوري والقانوني، والشفافية في عملية تعيين رئيس المؤسسة، والاستقلالية المالية على أكبر عدد من الأصفار. وكانت أعلى درجة في المنطقة 8.5 وأدنى درجة 3.5.

**جنوب آسيا (8 بلدان).** سُجِّلَت أعلى الدرجات على مؤشرات أنواع المراجعات (1.00) والتفويض بإجراء المراجعة (1.00) والاستقلالية في نطاق المراجعة (1.00)، فيما سُجِّلَت أدنى الدرجات على مؤشر الاستقلالية في التوظيف (44). يليه مؤشر الاستقلالية المالية (56). وحصلت مؤشرات أنواع المراجعات، والتفويض بإجراء المراجعة، والاستقلالية في نطاق المراجعة على أكبر عدد من الدرجات "1"؛ فيما حصلت مؤشرات الإطار الدستوري والقانوني، والشفافية في عملية تعيين رئيس المؤسسة، والاستقلالية في التوظيف، والحق في رفع تقارير المراجعة والالتزام بذلك على أكبر عدد من الأصفار. وكانت أعلى درجة في المنطقة 9 وأدنى درجة 6.

هناك تفاوت كبير في تقييم الاستقلالية فيما بين المناطق وداخلها (انظر الشكل 5). وفيما يلي أهم الملاحظات في كل منطقة:

**شرق آسيا والمحيط الهادئ (15 بلداً).** سُجِّلَت أعلى الدرجات على مؤشري التفويض بإجراء المراجعة (93) والاطلاع على السجلات والمعلومات (87)، فيما سُجِّلَت أدنى الدرجات على مؤشر الاستقلالية في التوظيف (53). يليه مؤشر الاستقلالية المالية (57). وحصل مؤشر التفويض بإجراء المراجعة على أكبر عدد من الدرجات "1"، فيما حصل مؤشر الشفافية في عملية تعيين رئيس المؤسسة على أكبر عدد من الأصفار. وحصلت ثلاثة بلدان على درجة التصنيف "9" وهي أعلى درجة في المنطقة؛ وفي المقابل حصل بلدان اثنان على الدرجة "5" وهي الأدنى في المنطقة.

**أوروبا وآسيا الوسطى (19 بلداً).** سُجِّلَت أعلى الدرجات على مؤشري الاطلاع على السجلات والمعلومات (95) والتفويض بإجراء المراجعة (92)، فيما سُجِّلَت أدنى الدرجات على مؤشر الاستقلالية في التوظيف (55). يليه مؤشر الاستقلالية المالية (61). وحصل مؤشر الاطلاع على السجلات والمعلومات على أكبر عدد من الدرجات "1"، فيما حصل مؤشر الاستقلالية المالية على أكبر عدد من الأصفار. وكانت أعلى درجة في المنطقة 9.5 وأدنى درجة 3.5.

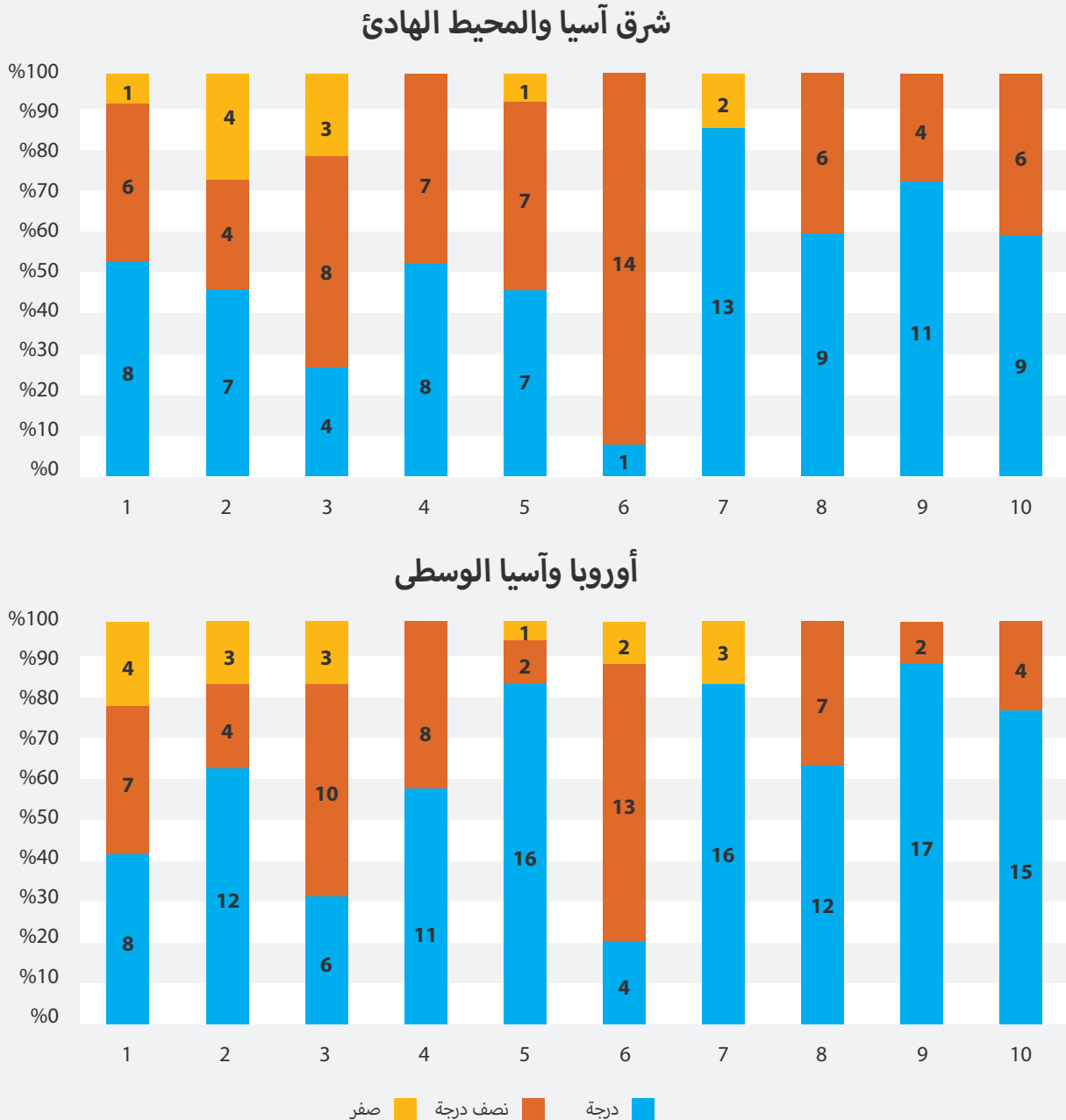
**أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (27 بلداً).** سُجِّلَت أعلى الدرجات على مؤشري الاستقلالية في نطاق المراجعة (89) والتفويض بإجراء المراجعة (87)، فيما سُجِّلَت أدنى الدرجات على مؤشر الاستقلالية المالية (50). يليه مؤشر الاستقلالية

أفريقيا جنوب الصحراء (40 بلداً). سُجِّلَت أعلى الدرجات على مؤشري الاستقلالية في نطاق المراجعة (84). والحق في رفع تقارير المراجعة والالتزام بذلك (76)، فيما سُجِّلَت أدنى الدرجات على مؤشر الاستقلالية المالية (39). يليه مؤشر الاستقلالية في التوظيف (44). وحصل مؤشر الاستقلالية في نطاق المراجعة

على أكبر عدد من الدرجات "1"، فيما حصل مؤشر الاستقلالية المالية على أكبر عدد من الأصفار. وحصل بلدان اثنان على درجة التصنيف 10 وهي الأعلى في المنطقة، بينما كانت الدرجة الأدنى 2.5.

< < <

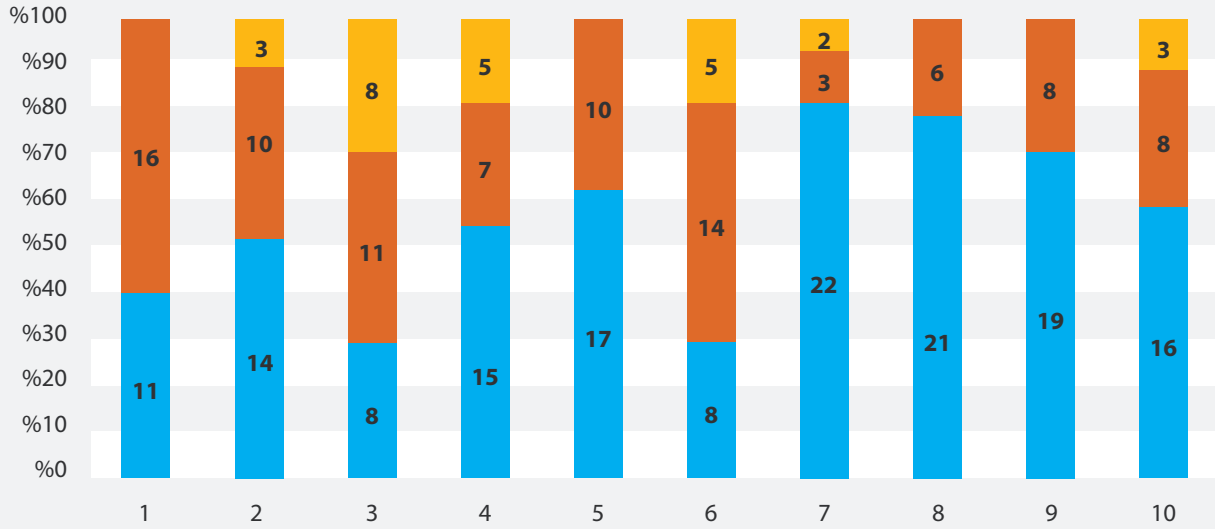
الشكل 5. توزيع درجات استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات حسب المناطق



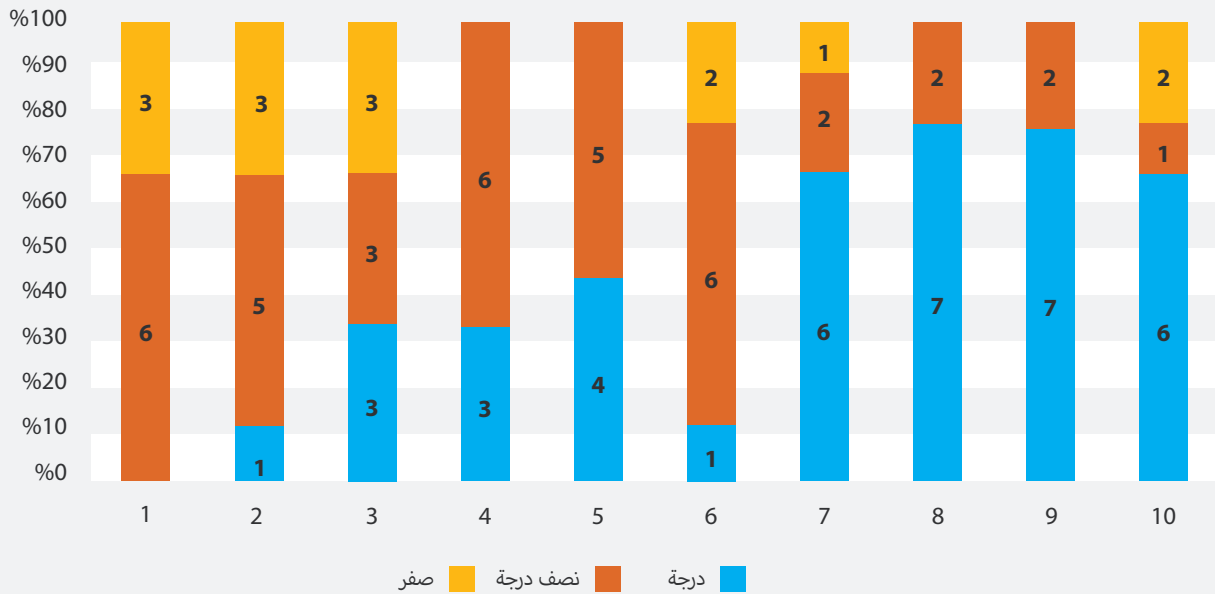
6. الاستقلالية في التوظيف
7. التفويض بإجراء المراجعة
8. الاستقلالية في نطاق المراجعة
9. الاطلاع على السجلات والمعلومات
10. الحق في رفع تقارير المراجعة والالتزام بذلك

1. الإطار الدستوري والقانوني
2. الشفافية في عملية تعيين رئيس المؤسسة
3. الاستقلالية المالية
4. أنواع المراجعات
5. الاستقلالية التشغيلية

## أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي



## الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

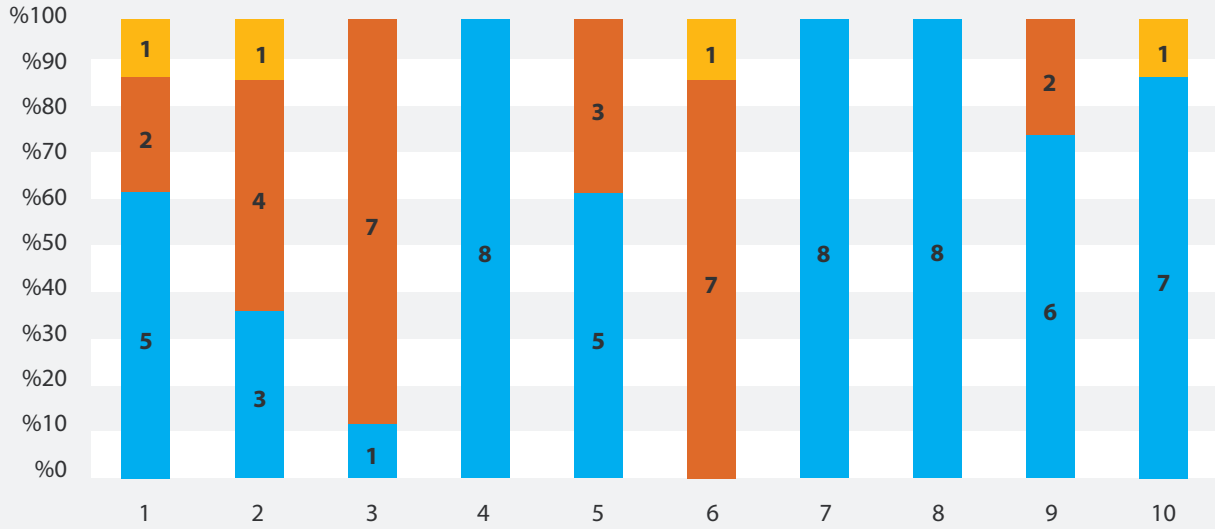


6. الاستقلالية في التوظيف
7. التفويض بإجراء المراجعة
8. الاستقلالية في نطاق المراجعة
9. الاطلاع على السجلات والمعلومات
10. الحق في رفع تقارير المراجعة والالتزام بذلك

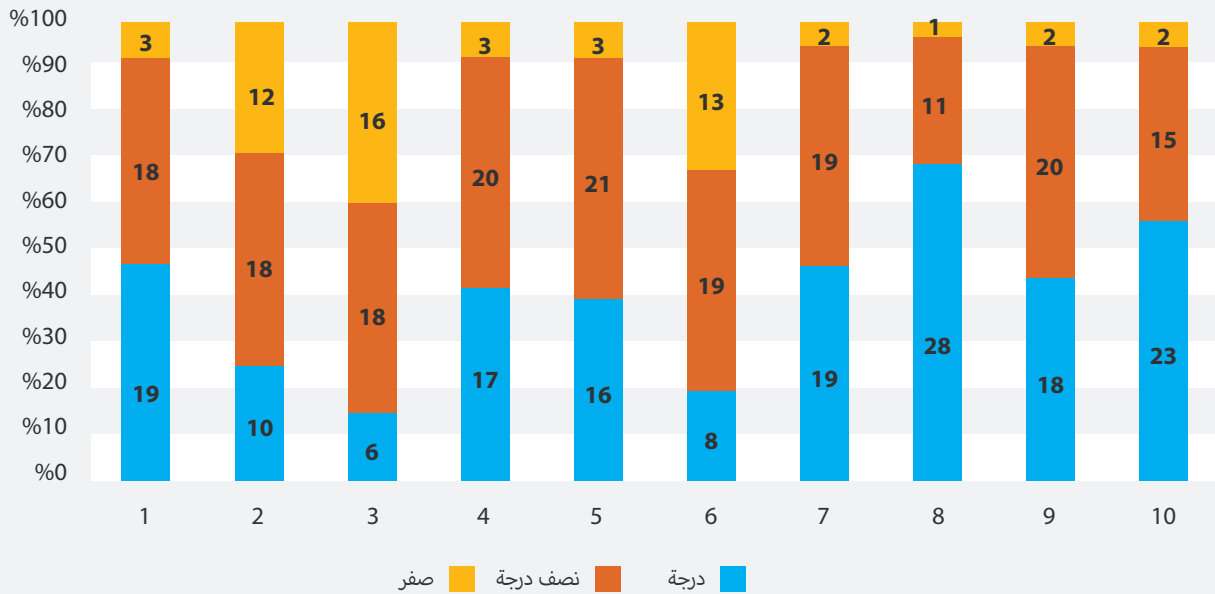
1. الإطار الدستوري والقانوني
2. الشفافية في عملية تعيين رئيس المؤسسة
3. الاستقلالية المالية
4. أنواع المراجعات
5. الاستقلالية التشغيلية



## جنوب آسيا



## أفريقيا جنوب الصحراء



درجة نصف درجة صفر

6. الاستقلالية في التوظيف
7. التفويض بإجراء المراجعة
8. الاستقلالية في نطاق المراجعة
9. الاطلاع على السجلات والمعلومات
10. الحق في رفع تقارير المراجعة والالتزام بذلك

1. الإطار الدستوري والقانوني
2. الشفافية في عملية تعيين رئيس المؤسسة
3. الاستقلالية المالية
4. أنواع المراجعات
5. الاستقلالية التشغيلية

المصدر: البنك الدولي.

ملاحظة: يشير المحور الأفقي إلى رقم المؤشر. وشمل التقييم 15 بلداً في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، و19 بلداً في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، و27 بلداً في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و9 بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و8 بلدان في منطقة جنوب آسيا، و40 بلداً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

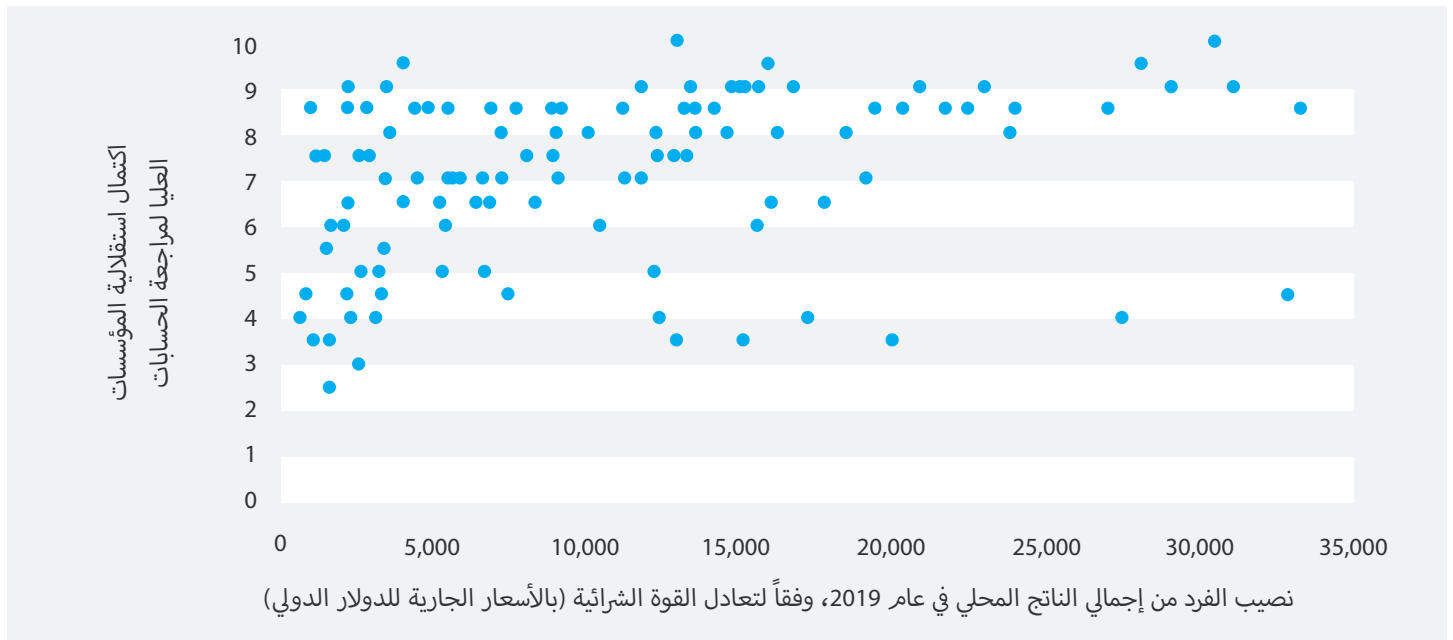


## الاستقلالية لا تعتمد اعتماداً كبيراً على مستوى الدخل

لا يرتبط مستوى استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ارتباطاً كبيراً بمستوى الدخل (انظر الشكل 6). وهناك عوامل اجتماعية واقتصادية مختلفة حددتها الدراسات السابقة على أنها تؤثر في القدرة على ممارسة هذه المؤسسات لأعمالها باستقلالية وفعالية، مثل مستوى الدخل والتنمية الاقتصادية في البلد. ومع وجود ارتباط إيجابي لا يتعدى 0.34 بين درجة التصنيف الكلية ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، يوجد العديد من الأمثلة التي تفوقت فيها بلدان منخفضة الدخل تفوقاً ملحوظاً في الأداء على أخرى في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل والبلدان مرتفعة الدخل. وبالتالي، فيمكن النظر إلى استقلالية هذه المؤسسات على أنها أمر متروك لاختيار البلدان.

< < <

الشكل 6. العلاقة بين مستوى استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ومستوى الدخل



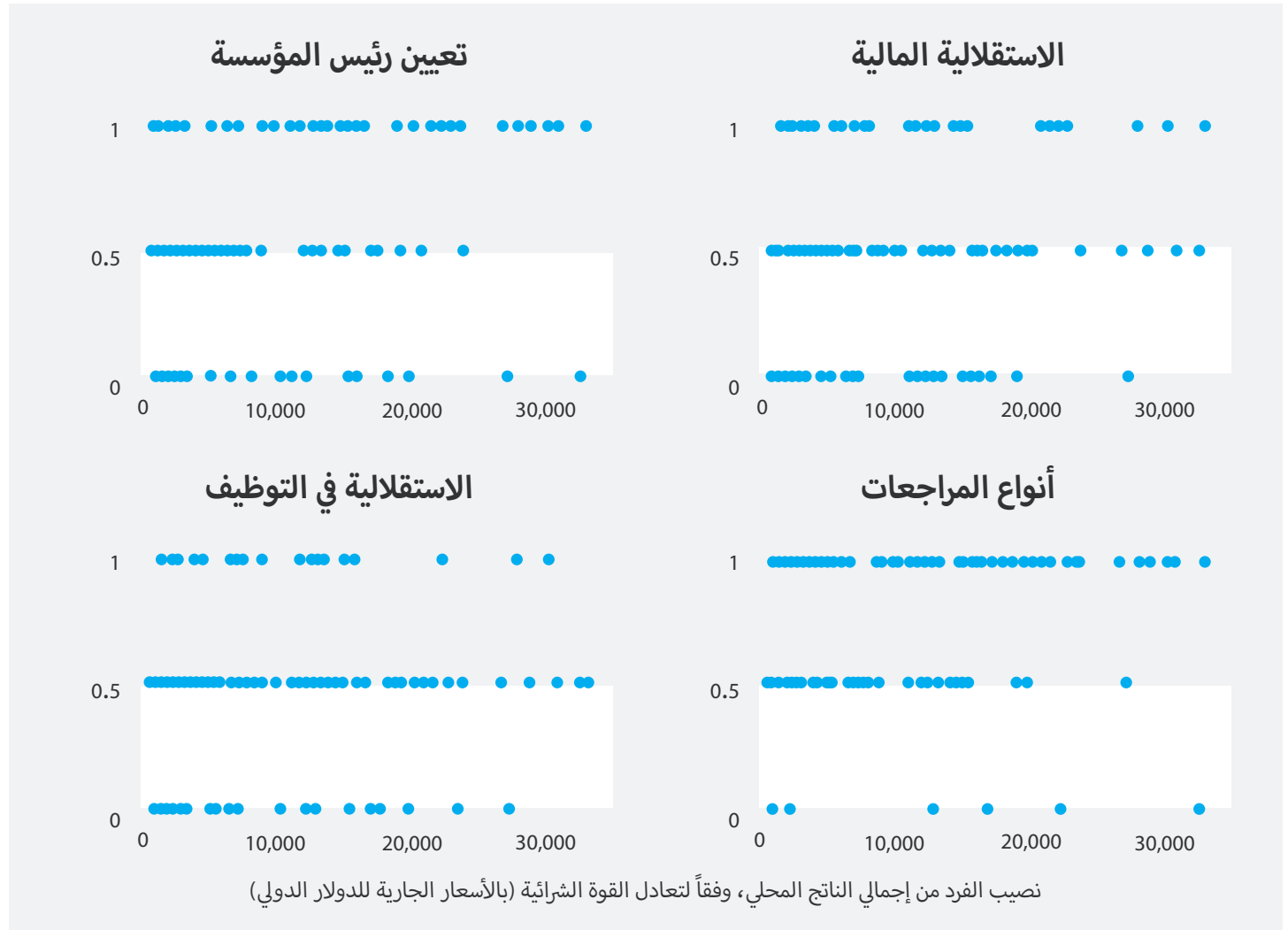
المصدر: البنك الدولي.

وعلى مستوى أكثر تفصيلاً، تنطبق أيضاً هذه العلاقة غير المهمة بين الدخل ومستوى استقلالية هذه المؤسسات على المؤشرات التي سجّلت أدنى المتوسطات (انظر الشكل 7)، فالدرجات الفردية على مؤشرات الشفافية في عملية تعيين رئيس المؤسسة (26)، والاستقلالية المالية (25)، وأنواع المراجعات (16)، والاستقلالية في التوظيف (10). أظهرت كلها وجود ارتباط إيجابي، لكنه غير كبير، بنصيب الفرد

من إجمالي الناتج المحلي. ومرةً أخرى، كانت هناك أمثلة عديدة تفوقت فيها بلدان منخفضة الدخل في الأداء على أخرى أعلى منها بكثير في مستويات الدخل. وتؤكد هذه النتائج أن مستوى الدخل لا يمثل عائقاً أمام منح هذه المؤسسات كامل الاستقلالية، فحتى في البلدان منخفضة الدخل، يمكن التغلب على المشكلات المتعلقة باستقلالية تلك المؤسسات.

< < <

الشكل 7. العلاقة بين الدرجات الفردية على مؤشرات استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ومستوى الدخل



المصدر: البنك الدولي.  
ملاحظة: يشير المحور الصادي إلى الدرجة على المؤشر بمفرده.

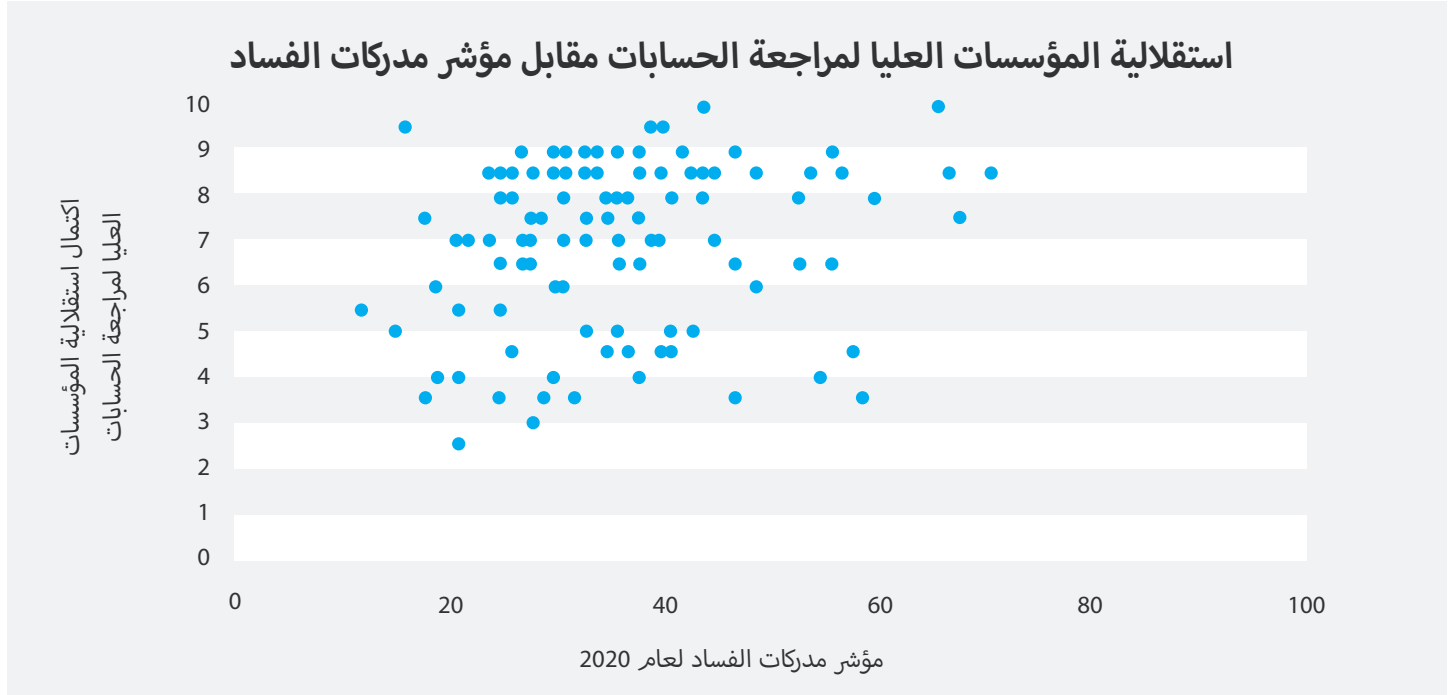
## ارتباط إيجابي، لكنه ضعيف، بتصور الفساد

بين استقلالية هذه المؤسسات والمستويات المتصورة للفساد بالقطاع العام في أي بلد. وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في مستويات الفساد المتصورة بهذا القطاع، ويلزم إجراء المزيد من البحوث لتقييم هذه العلاقة.

هل تقل مستويات الفساد في البلدان التي تتمتع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات فيها بمستوى أعلى من الاستقلالية؟ باستخدام مؤشر مدركات الفساد الذي أعدته منظمة الشفافية الدولية كمقياس للفساد في القطاع العام، يُظهر تحليل الارتباط في الشكل 8 أن هناك ارتباطاً إيجابياً، لكنه ضعيف، بواقع 0.22

< < <

الشكل 8. العلاقة بين استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ومؤشر مدركات الفساد

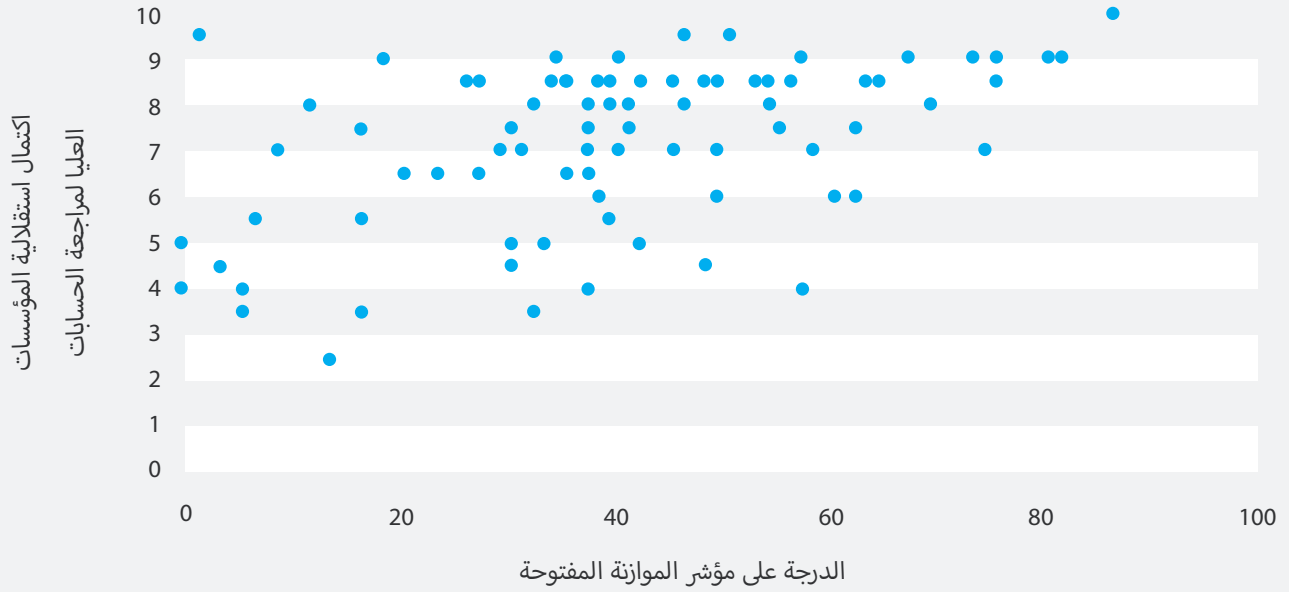


## ارتباط إيجابي متوسط بالانفتاح والمصارحة بشأن الموازنة

قدره 0.51، بين درجات استقلالية هذه المؤسسات والدرجات على مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2019 (انظر الشكل 9). وتشير هذه النتيجة إلى أن الشفافية والمصارحة لهما تأثير أكبر على استقلالية تلك المؤسسات مقارنةً بمستوى الدخل أو مستوى الفساد المتصور.

هناك ارتباط أقوى قليلاً بين مستوى استقلالية المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في البلد والانفتاح والمصارحة بشأن الموازنة. ومؤشر الموازنة المفتوحة، الصادر عن شراكة الموازنة الدولية، هو مقياس عالمي مستقل ومُقارن لشفافية موازنات الحكومات المركزية. وفي هذا المؤشر، تُقيّم الشفافية في البلدان باستخدام مقياس من صفر إلى 100. وأظهر تحليل أن هناك ارتباطاً إيجابياً، بمعامل ارتباط

## الشكل 9. العلاقة بين استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ومؤشر الموازنة المفتوحة



المصدر: البنك الدولي.  
ملاحظة: اقتصر التحليل على 64 بلداً بسبب عدم التداخل بين المسحين بشكل كامل.

كانت أنظمة مراجعة الحسابات تخضع لمراجعة خارجية، وأظهر التحليل أن نسبة المؤسسات التي اعتُبرت أنها تطبّق ممارسات رقابية كافية لم تتجاوز 60%، وهو ما يتفق مع النتائج الخاصة باستقلالية تلك المؤسسات.

ومن المثير للاهتمام أن أحدث مسح متاح للموازنة المفتوحة، أجرته شراكة الموازنة الدولية، قيّم أيضاً دور مؤسسات الرقابة الرسمية مثل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والهيئات التشريعية. وبالنسبة للأولى، فقد قيّم المسح مدى الاستقلالية في تعيين رئيس المؤسسة وعزله، وما إذا كان التمويل كافياً، وما إذا



## الخلاصة

ثمة اعتراف على مستوى العالم بأهمية استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات منذ إصدار إعلان ليما قبل 44 عاماً. وأشار هذا الإعلان بوضوح إلى أن هذه المؤسسات لا يمكنها أداء مهامها بموضوعية وفعالية إلا إذا كانت مستقلة في التنظيم وتعيين أعضائها ومسؤوليها وتمتعت بالحماية من التأثير والنفوذ الخارجي. وتُعد هذه الاستقلالية بالغة الأهمية لضمان فعالية الإدارة المالية بالقطاع العام، لاسيما في أوقات الأزمات مثل جائحة كورونا.

وتُظهر النتائج في 118 بلداً أنه يتوجب فعل الكثير لتحقيق التطلّعات الواردة في إعلان ليما. وينص دليل الإنتوساي لتعزيز الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على أن "الاستقلالية نادراً ما تحصل للجهاز الرقابي عن طريق الصدفة، فهي ينبغي التخطيط لها بعناية ويمكن أن يستغرق تحقيقها سنوات من العمل الدؤوب من قِبل العديد من الشركاء المختلفين" (الإنتوساي 2018، 18). وينص الدليل أيضاً على أنه "لتعزيز استقلالية الجهاز الرقابي، فإنه يحتاج عادةً إلى دعم البرلمان ووزارة المالية ولجنة الخدمة العامة (أو هيئة تعادلها) ومجتمع الأعمال ومجموعات من المواطنين وموظفيه. وينبغي أن تفهم كل هذه المجموعات ما يسعى الجهاز الرقابي إلى تحقيقه وأن تُبدد مخاوفهم".

وتُعد قوة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات واستقلاليتهما أمراً بالغ الأهمية لتدعيم آليات المساءلة لتوفير المزيد من الموارد لتستخدمها أنظمة الدولة. ووفقاً لمؤلفي تقرير *أقل البلدان نمواً لعام 2019*:

"لكي يكون بالمستطاع بلوغ نتائج تحويلية قوية، لا بد من تنفيذ الاستثمارات العامة، سواء مؤّلت من الموارد المحلية أو عن طريق الدعم الخارجي، في سياق النظم الوطنية وعدم تقديمها عن طريق هياكل تخطي المؤسسات الحكومية من خلال إنشاء هياكل موازية. وينطوي اكتساب القدرات اللازمة لعمل ذلك على عملية طويلة الأجل تحتاج إلى الاستثمار في بناء القدرات، والتعلّم بالممارسة، وتدعيم قدرات الجهاز البيروقراطي" (الأونكتاد، 2019، 133).



وسيوصل البنك الدولي العمل بالتعاون والتشاور مع حكومات البلدان المتعاملة معه ومؤسساتها العليا لمراجعة الحسابات، وشركاء التنمية، والأقسام ذات الصلة في منظمة الإنتوساي ومن بينها لجنة المعايير وفروعها الإقليمية، وأصحاب المصلحة الآخرين لمواصلة تدعيم استقلالية هذه المؤسسات. ويتمتع كل من هذه الأطراف بقدرات خاصة لدعم استقلالية تلك المؤسسات.

**المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.** يتم تشجيع هذه المؤسسات على وضع إجراءات لرصد ما يهدد استقلاليته والحد منه. وتشير التجارب إلى أنه لا يوجد نهج "واحد مناسب للجميع"، بل يجب العمل بناءً على الظروف في كل بلد. ويمكن لهذه المؤسسات الاسترشاد بهذا التقرير في تقييم ما يجب القيام به للوفاء بالمعايير المطلوبة. ويمكنها بعد ذلك التشاور مع الجهات المعنية داخل الحكومة بشأن الخطوات المناسبة الواجب اتخاذها.

**الحكومات.** تقوم الحكومة الرشيدة على الثقة. وتُشجّع الحكومات على إجراء تقييمات دورية لمدى استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وتقويتها. وإذا كانت هناك قيود دستورية وقانونية تحد من استقلالية هذه المؤسسات، فيجب مناقشة الإجراءات المناسبة لمعالجة ذلك بالتشاور معها. وإذا كانت هذه القيود ذات طبيعة تشغيلية وضمن نطاق سيطرة الحكومة، فيمكن اتخاذ الخطوات اللازمة من خلال تعديل الإجراءات والممارسات.

**شركاء التنمية.** تعتمد الهيئات الإنمائية في الغالب على المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات للمساعدة في حماية أموال التنمية التي تُوجّه من خلال الحكومات وهيئاتها. وكلما كانت هذه المؤسسات أكثر استقلالية، زادت قدرتها على أداء وظائفها في مراجعة الحسابات. ويمكن لشركاء التنمية الاسترشاد بالنتائج الواردة في هذا التقرير لتقوية دعمهم العالمي والإقليمي لاستقلالية هذه المؤسسات

وفعاليته، لاسيما في البلدان التي يدعمون فيها الموازنات الوطنية أو يعتمدون على تقارير تلك المؤسسات بشأن استخدام أموال المشروعات.

**الإنتوساي.** يمكن للإنتوساي الاسترشاد بنتائج هذا التقرير في المساعدة في استمرار صياغة برامج التدريب حول العالم، لاسيما للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التي لا تُعد مستقلة تماماً. وبشكل خاص، يمكن للإنتوساي الاستفادة من شبكتها للتعلم من النظراء في زيادة المعارف عن الاتجاهات الناشئة لاستقلالية تلك المؤسسات، وصقل إرشاداتها بشأن التصدي لما يهدد هذه الاستقلالية.

**المواطنون.** يمكن أن يقوم المواطنون ومنظمات المجتمع المدني بدور رئيسي في مساندة استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات استقلالية كاملة بما يتماشى مع معايير الإنتوساي. ويمكن النظر في إنشاء آلية لرصد المواطنين لمدى استقلالية تلك المؤسسات.

**وسائل الإعلام.** يمكن لوسائل الإعلام القيام بدور فعّال في كشف أي محاولات لتقويض استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. كما يمكنها، من خلال مراقبة شؤون هذه المؤسسات، تقييم أي خطوات قد تقوّض هذه الاستقلالية والإبلاغ عنها بشكل موضوعي.

وسيمثل إنشاء أداة تقييم استقلالية هذه المؤسسات والحفاظ عليها واستخدامها بانتظام وسيلة فعّالة ليسترشد بها البنك الدولي وأصحاب المصلحة الآخرون في إسهاماتهم في تحسين استقلالية تلك المؤسسات. ومع تجديد التركيز على تحقيق هذه الاستقلالية، ستمكّن البلدان الشريكة من تسريع وتيرة التقدم نحو إنجاز أهداف التنمية المستدامة وتحسين استغلال الموارد العامة لتعزيز الرخاء المشترك وإنهاء الفقر المدقع.



## المراجع

Chêne, Marie. "The Role of Supreme Audit Institutions in Fighting Corruption." U4 Helpdesk Answer 2018:9, Transparency International, Berlin, Germany.

International Budget Partnership (IBP). 2018. *Open Budget Survey 2017*. Washington, DC: IBP.

International Organisation of Supreme Audit Institution (INTOSAI). 2018. *Strengthening Supreme Audit Institutions: A Guide for Improving Performance*. Vienna, Austria: INTOSAI Capacity Building Committee. [https://www.intosaicbc.org/wp-content/uploads/201908/Strengthening\\_SAIs\\_ENG-5.pdf](https://www.intosaicbc.org/wp-content/uploads/201908/Strengthening_SAIs_ENG-5.pdf).

International Organisation of Supreme Audit Institution (INTOSAI). 2019. INTOSAI-P 50: *Principles of Jurisdictional Activities of SAIs*. Vienna, Austria: INTOSAI.

INTOSAI Development Initiative (IDI). 2017. *Global SAI Stocktaking Report 2017*. Vienna, Austria: INTOSAI.

Public Expenditure and Financial Accountability (PEFA) Program. 2021. *2020 Global Report on Public Financial Management*. Washington, DC: PEFA Secretariat. <https://www.pefa.org/global-report-2020/data/Report.pdf>.

Stapenhurst, R., and J. Titsworth. 2001. "Features and Functions of Supreme Audit Institutions." PREM Notes Number 59, October 2001, World Bank, Washington D.C.

United Nations (UN). 2015. *Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development*. New York City: UN.

United Nations (UN). 2019. *The Sustainable Development Goals Report 2019*. New York City: UN.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). 2019. *The Least Developed Countries Report 2019*. New York City: UN. [https://unctad.org/system/files/official-document/lcdr2019\\_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/lcdr2019_en.pdf).

United Nations Development Programme (UNDP). 2019. *Human Development Report 2019—Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today: Inequalities in Human Development in the 21st Century*. New York City: UNDP. <http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019.pdf>.

World Bank. 2015. "The Basics of Supreme Audit Institutions—Citizen Engagement." Module 1 in *E-guide on Participatory Audit*. World Bank, Washington, DC. <https://www.e-participatoryaudit.org/module-01/>.

World Bank. 2020. "Role of Supreme Audit Institutions in Governments' Response to COVID-19: Emergency and Post Emergency Phases." Policy Note, World Bank, Washington, DC. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/1098633901/>.

World Bank Group. 2020. "Ensuring Integrity in Governments' Response to COVID-19." Policy Note, World Bank, Washington, DC. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/1098633705/>.

<<<

المرفق:

إرشادات لتقييم استقلالية المؤسسات  
العليا لمراجعة الحسابات

## الجدول 6- إرشادات منهجية مُفَصَّلة لِفَرَق التقييم للاسترشاد بها في قرارات التقييم

الإرشادات المُفَصَّلة	المؤشر
<p>يجب أن يحدد الدستور مستوى الاستقلالية المناسب. وإذا كانت هناك فجوة بين المتطلبات الدستورية والتطبيق الفعلي لفترات طويلة، فعندئذٍ يكون هناك تقويض للاستقلالية. وإذا جرى عزل رئيس المؤسسة بشكل غير قانوني خلال السنوات الثلاث الماضية، فيجب إعطاء الدرجة صفر. وتُعطى الدرجة ذاتها إذا لم يُنص على إنشاء المؤسسة في الدستور. وأما إذا لم يرد إجراء العزل/الفصل في الدستور لكنه منصوص عليه قانوناً (من خلال قانون على سبيل المثال) مع ضمان الحماية الكافية من العزل/الفصل، فيجب إعطاء نصف درجة. ويجب عدم الحصول على درجة كاملة إلا عندما تكون جميع أبعاد هذا المؤشر منصوصاً عليها في الدستور ومُنَفَّذة فعلياً.</p>	<p><b>1. الإطار الدستوري والقانوني.</b></p> <p>هل يرد نص على إنشاء المؤسسة، وكذلك مدة بقاء رئيسها في منصبه وعزله واستقلاليته (والأعضاء في حالة الهيئات الجماعية)، في الأحكام الدستورية ذات الصلة وهل يتم تنفيذ ذلك؟</p>
<p>يجب أن تتم عملية تعيين رئيس المؤسسة وفقاً للمتطلبات القانونية والممارسات التشغيلية. ويمكن أيضاً تقييم مدى الشفافية من خلال رأي الجمهور في طريقة التعيين. ويمكن اعتبار أن التعيين يُجرى بشفافية كاملة إذا طُبقت الممارسات التشغيلية مثل (1) التأكيد من السلطة التشريعية أو (2) الاختيار من جانب هيئة جماعية تضم العديد من أصحاب المصلحة ذوي الصلة مثل زعيم المعارضة أو قاضي المحكمة العليا أو الهيئة المهنية أو أي سلطة دستورية؛ وفي هذه الحالة، يجوز إعطاء درجة كاملة. وإذا كان رئيس الدولة (مثل الرئيس أو رئيس الوزراء) هو المُتَحَكِّم بمفرده في قرار التعيين حيث يختار رئيس المؤسسة بدون عملية تنافسية رسمية شفافة، فيتم الحصول على صفر. وإذا كان التعيين لا يفي بالمتطلبات المُوجِبَة للحصول على درجة كاملة لكن السلطة التنفيذية تقوم به بشكل عام عبر الاختيار من بين قائمة مختصرة من الأفراد من ذوي المكانة المهنية والخبرة والحيادية، فيجب إعطاء نصف درجة. وتحدد درجة التقييم بشكل كبير بناءً على التعيين السابق لرئيس المؤسسة وما إذا كان اختياره تم بطريقة شفافة.</p>	<p><b>2. الشفافية في عملية تعيين رئيس المؤسسة.</b></p> <p>هل يُعَيِّن رئيس المؤسسة بطريقة شفافة وموضوعية تتفق مع متطلبات الإطار القانوني؟</p>
<p>يجب أن تُتاح للمؤسسة الحرية في تقديم مقترح بموازنتها، لكن ليس ضرورياً قبول طلبها بالكامل وإدراجه بالموازنة (إذا كان هناك تخفيض في الموازنة المطلوبة، فيجب أن يُرى أنه مبالغ فيه مقارنةً بالتخفيضات الأخرى في الموازنة العامة الكلية). وإذا كانت المؤسسة تتمتع بصلاحيات تقديم مقترح بالموازنة ويتم صرف المخصصات المعتمدة مع أحقية التظلم مباشرةً أمام السلطة التشريعية، فيجب إعطاء درجة كاملة. وإذا كان لا يمكنها تقديم مقترح كهذا أو تتعرض لتأخيرات شديدة في الصرف مقارنةً بالوزارات والإدارات والهيئات الأخرى، فيتم الحصول على صفر. وأما إذا كانت تتمتع بهذه الصلاحية لكن الموازنة المعتمدة أقل كثيراً من المطلوبة، لاسيما بالمقارنة مع الوزارات والإدارات والهيئات الأخرى، أو لم يكن لها الحق في التظلم مباشرةً أمام السلطة التشريعية في حالة عدم كفاية الأموال المعتمدة لها، فعندئذٍ يجب إعطاء نصف درجة.</p>	<p><b>3. الاستقلالية المالية.</b></p> <p>هل يكفل الإطار القانوني والممارسات التشغيلية الحرية للمؤسسة في عرض متطلباتها المالية على الهيئة العامة التي تقرر الموازنة الوطنية، وهل تستطيع المؤسسة استخدام الموازنة المخصصة لها بدون أي قيود تفرضها وزارة المالية أو أي جهة أخرى (باستثناء تلك المطبقة على جميع الوزارات بشكل عام)؟</p>

المؤشر	الإرشادات المُفَصَّلة
<p><b>4. أنواع المراجعات.</b></p> <p>هل تقوم المؤسسة بإجراء المراجعات المالية والخاصة بالامتثال والأداء؟</p>	<p>عدم فرض قيود على أنواع المراجعات القياسية، ومن بينها مراجعة الأداء والمراجعة المالية ومراجعة مدى الامتثال للأنظمة التي تجريها المؤسسة. ويمكن التأكد من عدم فرض قيود من خلال الممارسات التشغيلية المُطبَّقة فعلياً (تعرَّز الأحكام القانونية التأكيد لكن ينصب التركيز على التحقق من إجراء المراجعات فعلياً). وفي حالة إجراء الأنواع الثلاثة من المراجعات، يتم الحصول على درجة كاملة؛ مع إعطاء نصف درجة عند إجراء نوعين فقط وإعطاء صفر عند إجراء أقل من ذلك.</p>
<p><b>5. الاستقلالية التشغيلية.</b></p> <p>هل يكفل الإطار القانوني والممارسات التشغيلية استقلالية المؤسسة من الناحية التشغيلية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية في أداء وظائفها وإدارة شؤونها؟</p>	<p>تسهّل الاستقلالية التشغيلية تطوُّر أنظمة المراجعة مع مرور الوقت دون الحاجة إلى إجراء تغييرات تشريعية في كل مناسبة. ويجب ألا تخضع المؤسسة للتوجيه أو التدخل من جانب السلطة التشريعية أو التنفيذية، وأن تكون قادرة على تحديد قواعدها وإجراءاتها والأساليب المتبعة في المراجعة. فعلى سبيل المثال، يجب أن يكون بمقدور المؤسسة، حال عدم ورود نص بالقانون في هذا الشأن، تحديد معايير المراجعة التي يجب تطبيقها. وإذا نصَّ القانون على الاستقلالية التشغيلية ولوَحِظ أنها تُنفَّذ بشكل جيد، فيجب إعطاء درجة كاملة. وإذا نص القانون على هذه الاستقلالية لكن توجد قيود كبيرة، فيجب إعطاء نصف درجة. وأما إذا كانت السلطة التنفيذية تتمتع بصلاحيات رسمية للتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في الشؤون التشغيلية للمؤسسة، فعندئذ يجب الحصول على صفر.</p>
<p><b>6. الاستقلالية في التوظيف.</b></p> <p>هل تتمتع المؤسسة بالحرية في تقرير جميع الأمور المتعلقة بالموارد البشرية اللازمة لأداء وظائفها بفعالية في حدود الموازنة المتاحة، وهل يمكنها الاستعانة بخبراء من خارج المؤسسة ودفع مقابل خدماتهم؟</p>	<p>في حدود الموازنة المخصصة وقيود التوظيف العامة، يجب أن تُتاح للمؤسسة حرية تحديد جهاز موظفيها والخبرات المطلوبة وكذلك الأجور والحوافز. ويجب إعطاء درجة كاملة في حالة تمتُّع المؤسسة بالاستقلالية في تكوين جهاز موظفيها وتحديد خبراتهم وأجورهم وحوافزهم. ولا يُنظر تلقائياً إلى الوظائف الشاغرة داخل المؤسسة على أنها نقص في استقلاليتها. وإذا اتبعت المؤسسة الممارسات المتعلقة بالتوظيف والأجور في الخدمة المدنية، فيجب أن تقرر ذلك بناءً على تقديرها المطلق. وإذا كانت تخضع لاشتراطات حكومية مُلزمة بشأن الأجور والحوافز لكنها تتمتع بصلاحيات اختيار جهاز موظفيها وخبراتهم، فيجب إعطاء نصف درجة؛ وأما في حالة تمتُّعها بمستوى أقل من الاستقلالية، فيتم الحصول على صفر.</p>
<p><b>7. التفويض بإجراء المراجعة.</b></p> <p>هل يكفل الإطار القانوني والممارسات التشغيلية تفويض المؤسسة بمراجعة جميع الإيرادات والمصروفات في موازنة الدولة، بما في ذلك جميع أنشطة الحكومة المركزية؟</p>	<p>يجب أن تتمتع المؤسسة بتفويض عام بإجراء المراجعة بحيث تغطي جميع بنود الموازنة الوطنية بما فيها الإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم ومستويات الحكومة الأخرى (من بينها الأجهزة الحكومية دون الوطنية والمؤسسات شبه الحكومية) بقدر ما تشمل الموازنة الوطنية. ويجب إعطاء درجة كاملة إذا كان التفويض الممنوح للمؤسسة يغطي كل هذه الأنشطة. وإذا كانت هناك ترتيبات مؤسسية تحد من هذا التفويض أو تقصره على مراجعة بنود معيَّنة في الموازنة الوطنية، فإن هذا يُعد نقصاً في استقلالية المؤسسة. وإذا تعلَّق هذا التقييد بمجالات محددة مثل الأجهزة الحكومية دون الوطنية أو المؤسسات شبه الحكومية التي توجد بشأنها ترتيبات منفصلة خاصة بالمراجعة، فيجب إعطاء نصف درجة. وأما في حالة وجود أي قيود بشأن مراجعة إيرادات الحكومة المركزية أو مصروفاتها أو أصولها أو خصومها، فيجب إعطاء صفر.</p>



الإرشادات المُفَصَّلة	المؤشر
<p>يجب ألا تكون للسلطة التشريعية أو التنفيذية أو أي جهة أخرى سلطة توجيه المؤسسة في اختيار الجهة التي تخضع للمراجعة، أو تحديد إجراءاتها أو الاستنتاجات المتمخضة عنها، أو إصدار التقرير الخاص بها. وتجدر ملاحظة أن الاقتراحات أو الطلبات المشروعة - ضمن الإطار القانوني- بشأن اختيار الجهات التي تخضع للمراجعة أو (نطاقها) لا ترقى إلى مستوى التدخل. ويجب إعطاء درجة كاملة إذا كانت المؤسسة تقرر بمفردها اختيار وحدة معيّنة لأغراض المراجعة، وكذلك الإجراءات والاستنتاجات المتعلقة بذلك، وإصدار تقرير المراجعة. ويتم إعطاء صفر إذا كان للسلطة التنفيذية أو أي جهة أخرى أن تصدر توجيهات بشأن اختيار وحدة معيّنة للمراجعة، أو تحديد طبيعة إجراءاتها أو الاستنتاجات المتمخضة عنها، أو إصدار تقرير المراجعة، فيما يجب إعطاء نصف درجة إذا كانت السلطة التشريعية فقط من تمتلك صلاحية توجيه المؤسسة في اختيار جهة معيّنة للمراجعة أو إجراء نوع محدد منها.</p>	<p><b>8. الاستقلالية في نطاق المراجعة.</b></p> <p>هل تتمتع المؤسسة بسلطة كاملة وغير مُقيّدة لتقرير طبيعة عمليات المراجعة ونطاقها ومداها واختيار الجهات التي تخضع للمراجعة خلال مدة زمنية معيّنة؟</p>
<p>يمكن أن تكفل الإجراءات القانونية إتاحة الاطلاع على السجلات والمعلومات، ويؤدي رفض ذلك إلى تقييد هذا الامتياز. وإذا كانت إتاحة الاطلاع مكفولة بشكل كامل بمقتضى القانون وعملياً، فيجوز إعطاء درجة كاملة. ولا تُعد الإجراءات المنفصلة بعدم إتاحة الاطلاع، والتي يتم تصحيحها من خلال الإجراءات العلاجية، نقصاً في الاستقلالية. وإذا نص القانون على إتاحة الاطلاع بالكامل لكن لا يتم تطبيق ذلك عملياً، فإنه يُعد أن المؤسسة لا تتمتع بهذا الحق تمتعاً كاملاً (هو ما يمكن تقييمه بناءً على الملاحظات العامة في تقرير مراجع الحسابات)، ويجوز عندئذٍ إعطاء نصف درجة. وإذا كان القانون لا يكفل هذا الحق، فيتم الحصول على صفر.</p>	<p><b>9. الاطلاع على السجلات والمعلومات.</b></p> <p>هل يكفل القانون والواقع العملي للمؤسسة الاطلاع بلا قيود على جميع المعلومات والسجلات والإيضاحات اللازمة في إجراء المراجعة، مع توفير وسائل انتصاف ملائمة حال رفض طلبات مشروعة للاطلاع على أي مما سبق؟</p>
<p>إذا كانت المؤسسة لا ترفع تقريراً سنوياً عن المراجعة إلى البرلمان بحيث يتم نشره لاحقاً للجمهور، فإن هذا يُعد نقصاً في الاستقلالية ويتم إعطاء صفر. وإذا كان من حق المؤسسة ومن واجبها إعداد تقرير سنوي بنتائج المراجعة وهي تقوم بذلك لكن السلطة التنفيذية أو التشريعية تتدخل في محتوى هذا التقرير وقراراته، فيجب إعطاء نصف درجة. ويمكن اعتبار أن تقرير المراجعة يتم الإفصاح عنه للجمهور إذا قامت المؤسسة (أو السلطة التشريعية) بنشره على أحد المواقع الإلكترونية، أو طباعته وإتاحته إما مجاناً أو بسعر معقول. ويجب إعطاء درجة كاملة عند استيفاء كل هذه الأبعاد بمقتضى القانون وعملياً.</p>	<p><b>10. الحق في رفع تقارير المراجعة والالتزام بذلك.</b></p> <p>هل من حق المؤسسة ومن واجبها دستورياً رفع تقارير، على الأقل سنوياً، بنتائج المراجعة إلى السلطة التشريعية؛ وهل تحديد المحتوى والصيغة والتوقيت متروك تماماً للمؤسسة (ما لم يُحدد خلاف ذلك في القانون)؟ وهل تنشر المؤسسة تقارير المراجعة للجمهور؟</p>

المصدر: البنك الدولي.

مجموعة البنك الدولي

